الأدلة النحوية في كتاب
(ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة
الكوفة والبصرة للزبيدي)

الدكتور

صابر السيد محمود

المدرس في قسم اللغويات

بكلية اللغة العربية بأسيوط

مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام الأتمَّان على خير البرية سيدنا محمد بن عبدالله ، وعلى آله وأصحابه ، وأتباعه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ،،،

فهذا بحث بعنوان : " الأدلة النحوية في كتاب " ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي " .

وهو يحاول إلقاء الضوء على الأدلة النحوية الإجمالية كالسماع ، والقياس ، والإجماع ، والاستصحاب ، وأدلة أخرى تستعمل في الجدل النحوى ، وبيان موقف الزبيدي من كل دليل ، ومدي اعتماده عليه في أحكامه ، ولم يكن هدفي دراسة المسائل التي رجحها الزَّبيدي أو حكم بصحتها أو بطلانها .

وكان الدافع لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب منها :

أولاً : أن للأدلة النحوية أهمية كبرى في وضع وضبط القواعد النحوية التي تصون اللسان عن الوقوع في اللحن والخطأ ، ولا سيما في القرآن الكريم ، وقد اعتمد عليها النحاة في وضع قواعدهم ، وتقوية آرائهم ، والتعليل لها والحجاج والرد على المخالفين .

ثانياً : إظهار موقف الزبيدي من كل دليل من الأدلة النحوية ، ومدى اعتماده عليه في أحكامه .

ثالثاً : أن كتاب " ائتلاف النصرة " للزبيدىِّ اشتمل على الكثير من المسائل الخلافية التي فاقت في الكم المسائل الخلافية في كتاب " الإنصاف " لأبى البركات الأنبارى ، وكتاب " التبيين " لأبى البقاء العكبرى .

رابعاً : ما يتميز به كتاب " ائتلاف النصرة " من حسن التقسيم ، وجودة العرض ، إضافة إلى سلاسة الأسلوب ، وسهولته مع الاستيعاب والشمول إلى حد كبير .

خامساً : عدم تصريح الزبيدى بالأدلة النحوية في معظم المسائل ، وإنما اكتفي بإجراء عملية الدليل ؛ لذا فإن معرفة موقف الزبيدي من هذه الأدلة ستكون مفيدة لي وللبحث العلمي على ما أظن .

ويضم البحث في خطته : مقدمة ، وستة فصول ، وخاتمة ، وفهرساً للمصادر ، وآخر للموضوعات .

وقد تضمنت المقدمة اسم البحث ، وسبب اختياره ، وخطته .

وأما الفصل الأول فعنوانه : " الزبيدي وكتابه " وقد جاء في مبحثين :

المبحث الأول : التعريف بـ (الزبيدىِّ) .

المبحث الثاني : كتاب (ائتلاف النصرة) تحليل ومناقشة .

وأما الفصل الثاني فعنوانه : **السماع** .

وتناولت فيه : مفهومه ، ومصادره ، ومنهج الزبيدي فيه ، ومدي اعتماده عليه في أحكامه .

وأما الفصل الثالث فعنوانه : **القياس** .

وتناولت فيه : مفهومه ، وأركانه ، وشرط المقيس عليه ، وأنماط القياس عند الزبيدي ، ومدي اعتماده عليه ، وعلى العلة في أحكامه .

وأما الفصل الرابع فعنوانه : **الإجماع** .

وتناولت فيه : مفهومه ، ومدي اعتماد الزبيدي عليه .

وأما الفصل الخامس فعنوانه : **استدلالات مختلفة** .

وتناولت فيه بعض الأدلة التي تستعمل في الجدل النحوى ، والتي اعتمدها الزبيدي في أحكامه ، وهي : " تضافر الأدلة – السبر والتقسيم – القول بالموجب – مراعاة النظير " .

وأما الخاتمة فسجلت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها .

تنبيهان :

الأول : اقتصرت في دراستى هذه على الأدلة التي يبديها الزبيدي عقب حكمه على المذهب البصري أو الكوفي بالصحة أو البطلان ، ولم أتعرض للأدلة التي يبديها أصحاب المذهبين ؛ لأن المقصود من البحث هو : إظهار موقف الزبيدي من كل دليل ، ومدي اعتماده عليه في أحكامه .

الثاني : كتاب (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي) قام بتحقيقه الدكتور / طارق الجنابي – طبعة عالم الكتب ، ومكتبة النهضة – بيروت – الطبعة الأولي ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م ، وقد اعتمدت في بحثي على هذه النسخة .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، ومقرباً إلى مرضاته ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحث

الفصل الأول : الزبيدي وكتابه (ائتلاف النصرة)

المبحث الأول : التعريف بالزبيدي

اسمه :

عبداللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر اليمانيِّ[١] ، الشَّرْجِيِّ[٢] ، الزَّبِيدِيِّ[٣] .

مولده ونشاته :

وُلِدَ الزَّبيديُّ – رحمه الله – في مستهل شوال سنة سبع وأربعين وسبعمائة بالشَّرْجة ، ونشأ بها فحفظ القرآن ، ثم ارتحل إلى (زبِيدِ) في سنة اثنتين وستين وسبعمائة ، وفيها أخذ علوم العربية ، واجتمع عليه الطلبة ، واشتغل بتدريس النحو ، فأفاد واستفاد ، وانتشر ذكره في البلاد، وارتحل إليه الناس من سائر أنحاء اليمن ، وغيرها ، كما اشتغل – أيضاً – بتدريس الفقه بالرحمانية بـ (زبيد) حتى اشتهر فاستدعاه الملك الأشرف فيمن استدعاه من فقهاء زبيد إلى مجلسه ، وقد بالغ الملك الأشرف في الإحسان إليه ، وارتفعت مكانته عنده[٤] .

---

(١) تنظر ترجمته في : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوى ٣٢٥/٤ ، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢١٧/٧، والبغية ١٠٧/٢ ، ومعجم المؤلفين ٨/٦ .

(٢) الشَّرْجيُّ : نسبة إلى (شَرْجَة) – بفتح الشين ، وسكون الراء ، وفتح الجيم .
والشَّرْجَةُ : اسم موضع من أوائل أرض اليمن . معجم البلدان ٣٤٣/٣ .

(٣) الزَّبيديُّ : نسبة إلى زبيد – بفتح أوله ، وكسر ثانيه ، ثم ياء مثناة من تحت .
وزبيد : اسم واد به مدينة يقال لها : الحصيب ، ثم غلب عليها اسم الوادي فلا تعرف إلا به ، وهي مدينة مشهورة باليمن أُحْدِثَتْ في أيام المأمون ،وينسب إليها جمع كثير من العلماء . معجم البلدان ١٣١/٣.

(٤) ينظر : الضوء اللامع للسخاوى ٣٢٥/٤ .

مذهبه :

كان الزَّبِيدِيُّ في بدايته مالكياً ، وانتهي حنفياً .

قال السخاوى : " ..... المالكى نسباً الحنفى مذهباً ... "[١] .

شيوخه :

لما انتقل الزَّبيدي إلى (زبيد) واستقر بها أخذ علوم العربية ، والفقه عن مشايخ وعلماء (زبيد) في هذا الوقت ، فأما علوم العربية – النحو والأدب – وغيرهما فقد أخذهما عن الشهاب أحمد بن عثمان بن بصيص[٢] ، وقد لزمه ، ولم ينفك عنه حتى مات ، وخلفه في حلقته ، فعكف عليه الطلبة .

وكما أخذ علوم العربية – أيضاً – عن محمد بن أبي بكر الروكي[٣] .

وأما الفقه فقد أخذه عن : على بن عثمان المتطبب[٤] ، وعثمان بن أبي القاسم القُرَيْنِي[٥] ، وأبى يزيد محمد بن عبدالرحمن السراج[٦] .

وأما الحديث والتفسير فقد تلقاهما عن : على بن أبى بكر بن شداد[٧] ، وعن ابن حجر العسقلاني .

يقول ابن حجر:"... وقد سمع علىَّ بزبيد شيئاً من الحديث في سنة ثمانمائة .."[٨] .

تلاميذه :

---

(١) ينظر : السابق ٣٢٥/٤ .
(٢) لم أقف له على ترجمة .
(٣) لم أقف له على ترجمة .
(٤) لم أقف له على ترجمة .
(٥) لم أقف له على ترجمة .
(٦) لم أقف له على ترجمة .
(٧) لم أقف له على ترجمة ، وينظر شيوخه فى : الضوء اللامع للسخاوى ٣٢٥/٤
(٨) ذيل الدرر الكامنة في أعيان المائة التاسعة ص٤٩.

أغفلت كتب التراجم التي عنيت بترجمة الزبيدي الحديث عن تلاميذه ، وكل ما ذُكِرَ أن الملك الأشرف قرأ عليه بعض مصنفاته ، كما أخذ عنه ابنه الناصر[١] .

مكانته :

لما قعد الزبيدي الفقيه النحوي للتدريس ، واستقر في تدريس النحو بالصلاحية بزبيد فأفاد واستفاد انتشر ذكره ، وذاع صيته ، فارتحل إليه الناس من أنحاء اليمن وغيرها واحتل مكانة كبيرة لدى مستمعيه ، حتى قيل عنه : " صار شيخ النحاة في عصره "[٢] .

وقال عنه السيوطي : " كان أحد أئمة العربية "[٣] .

ومما يدل على مكانة الزبيدي حفاوة الملك الأشرف به ، فقد أكرمه وبالغ في الإحسان إليه ، وهذا إنما يدل على ارتفاع مكانته[٤] .

ومما يدل – أيضاً – على علو كعبه ، وارتفاع مكانته ما حكاه السخاوى (ت٩٠٢هـ) عن شيخه ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) حيث قال : " وأما شيخنا فقال في معجمه : أبو أحمد الشَّرْجِيُّ الزَّبِيدِيُّ كان أحد أئمة العربية اجتمعت به بـ (زبيد) وسمعنا من فوائده ..."[٥].

آثاره :

عُرِفَ عن الزبيدي اهتمامه بالكتب وجمعها ، فقد نسخ لنفسه كتباً عديدة، واعتنى بضبطها وإتقانها .

وقد صنف كتباً في النحو منها :

---

(١) ينظر : الضوء اللامع ٣٢٥/٤ .
(٢) ينظر : الضوء اللامع ٣٢٥/٤ .
(٣) البغية ١٠٧/٢ .
(٤) ينظر : الضوء اللامع ٣٢٥/٤ .
(٥) السابق نفسه .

١- شرح ملحة الإعراب[١] .

٢- أرجوزة في ألف بيت نظم بها مقدمة ابن بابشاذ[٢] .

٣- الإعلام بمواضع اللام في الكلام[٣] .

٤- نظم المختصر في النحو[٤] .[٥]

٥- مقدمة في علم النحو[٦] .

بالإضافة إلى تآليفه في النجوم[٧] .

وفاته :

مات – رحمه الله – في سنة اثنتين وثمانمائة[٨] .

المبحث الثاني : كتاب ائتلاف النصرة

---

(١) ينظر : البغية للسيوطي ١٠٧/٢ ، وكشف الظنون ١٨١٧/٢ .
(٢) ينظر : ذيل الدرر الكامنة ص٤٩ ، والضوء اللامع ٣٢٥/٤ .
(٣) ينظر : كشف الظنون ١٢٧/١ .
(٤) المختصر في النحو هو : كتاب لأبي موسي سليمان بن محمد الحامض النحوي المتوفي (٣٠٥هـ) . ينظر : كشف الظنون ١٦٣٠/٢ .
(٥) ينظر : الضوء اللامع ٣٢٥/٤ ، وكشف الظنون ١٦٣١/٢ .
(٦) ينظر : البغية ١٠٧/٢ .
(٧) ينظر : ذيل الدرر الكامنةص٤٩ .
(٨) ينظر : ذيل الدرر الكامنة ص٤٩ ، والضوء اللامع ٣٢٥/٤ ، والبغية ١٠٧/٢.

يجمع الكتاب بين دفتيه اختلاف النحويين الكوفيين والبصريين ، ولم يكن هذا الكتاب أول ما صُنِّفَ في هذا الموضوع ، فقد سبقته إليه كتب كثيرة منها :

١- كتاب اختلاف النحويين لثعلب (ت٢٩١هـ)[١] ، وهذا الكتاب مفقود.

٢- كتاب الخلاف بين النحويين للرماني (ت٣٨٤هـ)[٢] ، وهذا الكتاب مفقود .

٣- كتاب اختلاف النحويين لابن فارس (ت٣٩٥هـ)[٣] ، وهذا الكتاب مفقود .

٤- كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى (ت٥٧٧هـ)[٤] .

٥- كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) [٥] .

٦- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري – أيضاً –[٦] .

هذا بالإضافة إلى الكتب التي تتناول الخلاف بين اثنين من النحاة كـ " كتاب الخلاف بين سيبويه والمبرد " للرُّماني[٧] .

---

(١) ينظر : إنباه الراوة ١٧٣/١ : ١٨٦ ، والبغية ٢٩٦/١ : ٢٩٨ .
(٢) ينظر : إنباه الراوة ٢٩٤/٢ : ٢٩٦ ، والبغية ١٨٠/٢ .
(٣) ينظر : البغية ٣٥٢/١ .
(٤) قام بتحقيقه الشيخ / محمد محيي الدين عبدالحميد .
(٥) قام بتحقيقه د / عبدالرحمن العثيمين .
(٦) قام بتحقيقه د / محمد خير الحلواني ، كما حققه من جامعة الأزهر أ د / عبدالفتاح سليم .
(٧) ينظر : إنباه الرواة ٢٩٥/٢ .

وكذلك الكتب المطولة التي تتناول الخلاف ضمن الأبحاث النحوية ، وخاصة كتب الشروح ، والتعليقات .

وكتاب (ائتلاف النصرة) هو رابع أربعة كتب في الخلاف النحوي ترزق النشر ، والكتاب يجمع بين دفتيه المسائل التي اختلف فيها البصريون وأتباعهم ، والكوفيون وأشياعهم ، وقد حصر فيه الزبيدي – رحمه الله – أربعاً وعشرين ومائتي مسألة ، رتبها على أقسام الكلمة :

الاسم ، والفعل ، والحرف ، وكان نصيب الأسماء من المسائل ثلاثاً وثلاثين ومائة، ونصيب الأفعال خمساً وثلاثين مسألة ، ونصيب الحروف ستاً وخمسين مسألة .

وقد نَصَّ محقق الكتاب على أن الكتاب يقع في ثلاث وعشرين ومائتي مسألة ، وما أثبته المحقق غير صحيح ؛ لأن قسم الأسماء تناول ثلاثاً وثلاثين ومائة مسألة، وليس كما قال المحقق من أنه تناول اثنتين وثلاثين مسألة[١] ، والذي يدل على ذلك أن آخر مسألة في قسم الأسماء هي المسألة الثالثة والثلاثون بعد المائة[٢] .

أما عن منهج الزبيدي في الكتاب فسأتناوله في الآتي :

أولاً : الأسلوب :

مال أسلوب الكتاب إلى الإيجاز ، وابتعد عن الإطالة والإكثار من العلل والشواهد، وما لا يعتد به من خلافات ، وقد نص على ذلك الزبيدي قي مقدمته ، فقال : " وسلكت فيه طريق الاختصار ، وعدلت عن التطويل والإكثار ، وهو – مع ذلك – حاصر لأقاويلهم ، مشتمل على جُلِّ تآويلهم ، ما خلا ما لا يعتد به من خلافاتهم"[٣] .

---

(١) ينظر : مقدمة التحقيق ص١٢ .
(٢) ينظر : الائتلاف ص١٠٩ .
(٣) ينظر : السابق ص٢٥ .

ثانياً : التبويب :

قسم الزبيدي كتابه إلى ثلاثة فصول هي :

الفصل الأول : في الاسم .

الفصل الثاني : في الفعل .

الفصل الثالث : في الحرف .

وكل فصل اشتمل علي مسائل عديدة .

ثالثاً : العرض :

الكتاب كما هو واضح من عنوانه يدرس الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ويسوق حجج كل فريق منهما ، وردَّ كل منهما على الآخر، ثم تأتي مرحلة حكم المؤلف على المذهبين وأيهما الصحيح منهما ، والدليل الذي يعتمده صاحب الكتاب للحكم بصحة أحد المذهبين ، لذا كانت طريقة الزبيدي في كتابه تتمثل في الآتي :

١- عرض رأي الكوفيين ، وحجتهم ، ثم رأي البصريين وحجتهم ، وردِّهم لرأي الكوفيين وحجتهم ، وكانت هذه الطريقة هي السائدة في كتابه فلم يقدم المذهب البصري ورأيه على المذهب الكوفي ورأيه إلا في ثمان وستين مسألة[١] من مجموع مسائل الكتاب .

٢- عرض شواهد وعلل المذهبين .

٣- عرض رد كل فريق على الآخر .

٤- بعد العرض لآراء النحويين والبصريين والكوفيين ينص على المذهب الصحيح ذاكراً السبب في صحته فكأنه قاضٍ أصدر حكمه وأيده

---

(١) ينظر : الائتلاف ص٣٨ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠، ٨١ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٦ .

بحيثياته ، حتى لا يطعن على حكمه ، إلا أنه لم يلتزم ذلك في كل أحكامه ، فقد ينص على المذهب الصحيح من غير أن يؤيد ما ذهب إليه بدليل واحدٍ ، ولعل ذلك لقناعته بأدلة هذا المذهب وعلله .

٥- يشير في بعض الأحايين إلى ترجيح عالم من العلماء لأحد المذهبين[١] .

رابعاً : الشواهد :

اقتصر الزبيدي في كتابه على الشواهد التي ساقها البصريون أو الكوفيون لتأييد وتقوية ما يذهبون إليه ، ولم يقو ما يراه راجحاً أو يحكم بصحته أو بفساده بشاهد من عنده إلا قليلاً .

وهاك نموذجاً يوضح لك أيها القارئ الكريم منهج الزبيدي في كتابه :

قال الزبيدي : " قال الكوفيون : الألف والواو والياء في التثنية والجمع إعراب كالحركات بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة ؛ لأنها تتغير كتغيَرِّ الحركات على حسب اختلاف العوامل ، فلما تغيرَّت دل على أنها إعراب.

وقال البصريون : هي حروف إعراب ، وليست بإعراب ؛ لأنها إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع ، ألا ترى أن الواحد يدل على الإفراد ، فإذا زيدت دلَّتْ على تثنية أو جمع ، فصارت من تمام صيغة الكلام التي وُضِعَتْ لذلك المعني ، فهي كالتاء في (قائمة) والألف في (حبلى) ، فكما أن الألف والتاء فيهما حرف إعراب، فكذلك هاهنا ، وهذا هو الصحيح ، فاعتمد "[٢] .

وهاك نموذجاً يوضح لك أنه يقدم المذهب البصري على نظيره الكوفي في عرض المسألة الخلافية .

---

(١) ينظر : السابق ص٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٨٠ ، ٨٩ ، ١٧٠ .
(٢) الائتلاف ص٢٩ ، ٣٠ .

يقول الزبيدي : " ذهب البصريون[١] إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، سواء المتصرف وغيره ؛ لأنه هو الفاعل في المعني ، فلما كان هو الفاعل في المعني لم يجز تقديمه ، كما لو كان فاعلاً في اللفظ ، ولا يلزم على هذا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل المتصرف ؛ لأنك إذا قلت : جاء زيد راكباً ، فـ (زيد) هو الفاعل لفظاً ومعنيً ، وإذا استوفي الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعني، صار (راكباً) بمنزلة المفعول به المحض ، فجاز تقديمه كالمفعول به المحض .

وذهب الكوفيون[٢] إلى جوازه ،ووافقهم المازني[٣] والمبرد[٤] لقوله[٥]:

أَتَهْجُرُ لَيلى بالفِرَاقِ حَبِيبَها وما كَانَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ

ولأنه فعل متصرف جاز تقديمه كالحال ، وهذا ليس بصحيح ، لما ذكرناه من التعليل ، والرواية الصحيحة المعتمدة في البيت :

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ(٦)

وهاك نموذجاً يوضح لك نصه على ترجيح عالم ، أو حكمه بصحة أحد المذهبين ، يقول الزبيدي :

" قال الكوفيون ، وتبعهم ، قطرب ، ويونس ، والأخفش[١] : يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة العامل لمجيئه كثيراً في

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٠٥/١ ، والإنصاف ٨٢٨/٢ ، وشفاء للسلسيلي ٥٥٩/٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٨٢٨/٢ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ٣٦/٣ .

(٥) من الطويل للمخبل السعدي ، وقيل : لأعشى همدان ، ينظر : الحلل في شرح أبيات الجمل ص٣٣١ ، وشرح الشواهد للعيني ٢٠١/٢، والبيت في الخصائص ٣٨٦/٢ ، والإنصاف٨٢٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور٢٨٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢ .
الشاهد : وما كان نفساً بالفراق تطيب . حيث تقدم التمييز وهو (نفساً) على عامله المتصرف وهو (تطيب) وهذا جائز عند الكوفيين ، وممتنع عند البصريين .

(٦) الائتلاف ص٣٨ ، ٣٩ .

القرآن ، والحديث ، والشعر نظماً ، نحو : قراءة ... "والأْرَحَامِ[٢]" بجر " والأرحام "[٣] ، وقال الشاعر[٤] : فَمَا بِكَ والأَيَّامِ من عَجَبِ

ومنع ذلك البصريون[٥] ؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة شئ واحد ولأن المضمر عوض من التنوين ، فينبغي ألا يجوز العطف عليه كالتنوين .

قلت : الأرجح مذهب الكوفيين هنا ، وصححه ابن مالك[٦] ، وغيره ، بدليل قوله تعالي {وَالأَرْحَامِ} وكقوله {وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ}[٧] ... وحجة البصريين ضعيفة منتقضة "[٨] .

---

(١) ينظر : معانى القرآن للفراء ٢٥٢/١ ، ٢٥٣ ، ٢٩٠/١ ، ٨٦/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٠/١ ، ٤٣١ ، والإنصاف ٤٦٣/٢ ، والتصريح ١٥٢/٢ .

(٢) الآية ١ من سوءة النساء .

(٣) قراءة الجر هي قراءة حمزة ، والنصب باقي السبعة ، ينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٢٢٦ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٧٥/١ ، وحجة القراءات السبع لأبي زرعة ص١٨٩ ، ١٩٠ ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبرى ٣٦٣/١ ، ٣٦٤ .

(٤) من البسيط مجهول القائل، وهذا عجز بيت صدره:فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا .. فَاذْهَبْ

من مواضعه : الكتاب ٢٨٣/٢ ، والكامل للمبرد ٤٠/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦/٣ ، والهمع ١٢٠/١ ، ١٣٩/٢ .

الشاهد : قوله (والأيام) حيث عطفها على الضمير المجرور في (بك) بدون إعادة الخافض .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٤٨/١ ، والمقتضب ١٥٢/٤ ، والإنصاف ٤٦٣/٢ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٣٧٥/٣ .

(٧) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٨) الائتلاف ص٦٢ ، ٦٣ .

الفصل الثاني : السماع وموقفه منه

كان السماع عن العرب سلاح النحاة وعدتهم الأولي عندما فكروا في ضبط قواعد اللغة العربية ، وحفظها من غبار اللحن الذي انتشر بين أبنائها فرحلوا إلى البادية، وحرصوا على مقابلة العرب الخلص في أماكن إقامتهم ، وكان أخذ اللغة عن العرب الخلص مفخرة يفخر بها بعض النحاة على بعض .

والسماع أصل من أصول النحو ، واللغة ودليل من أدلتها ، فما هو السماع في اللغة والاصطلاح ؟

التعريف اللغوي :

السماع : ما سمعت به فشاع ، وتُكُلِّمَ به ، ويكون السمع للواحد والجمع[١] ، كقوله تعالي {خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ }[٢] .

التعريف الاصطلاحي :

عُرِّفَ السماع بعدة تعريفات منها :

عرف عبدالقاهر الجرجاني بأنه هو : ما لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياتها "[٣] .

وسَمَّاه ابن الأنبارى (النقل) وعرفه بأنه : " الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "[٤] .

وأما السيوطي فَعَرَّفَه بقوله : " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالي ، وهو القرآن ، وكلام نبيه – صلي الله عليه وسلم – وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت

---

(١) ينظر : تاج العروس للزبيدي (سمع) ٣٨٦/٥ .
(٢) من الآية ٧ من سورة البقرة .
(٣) التعريفات ص١٣٧ .
(٤) لمع الأدلة ص٨١ .

الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم وكافر ، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت "[١] .

ومن خلال تعريف السيوطي نقف على أن مصادر السماع ثلاثة هي :

١- القرآن الكريم . ٢- الحديث . ٣- كلام العرب .

أولاً : القرآن الكريم :

لم يختلف أحد من النحاة في أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو ؛ لأنه كتاب الله ، المنزَّلُ بلغة عربية سليمة، قال تعالي { إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ }[٢] .

فالبصريون والكوفيون متفقون على أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في وضع القواعد النحوية ، والأخذ بها ؛ لأنه نزل بلغة قريش التي انتصرت لهجتها على جميع اللهجات العربية[٣] .

ولأنه لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته ، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً ، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء من التابعين عن الصحابة عن الرسول – صلي الله عليه وسلم – فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات ، ولم تعتن أمة بنص مثل ما اعتني المسلمون بنص قرآنهم ، وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو ، والصرف ، وعلوم البلاغة[٤] .

---

(١) الاقتراح ص٢٤ .

(٢) الآية ٢ من سورة يوسف .

(٣) ينظر : المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة للدكتور / عبدالعال سالم مكرم ص٢٢٣ .

(٤) في أصول النحو للأفغانى ص٢٨ .

أما عن موقف الزبيدي من الاحتجاج بالقرآن الكريم ، فقد اتخذه دليلاً من أدلته التي اعتمدها في الحكم على المذاهب النحوية بالصحة أو البطلان ، ومن المعروف أن كتاب " ائتلاف النصرة " موجز لا يميل مؤلفه فيه إلى الإطالة والإكثار من العلل والشواهد ؛ وقد سلك فيه طريق الاختصار ، وعدل به عن التطويل والإكثار ، فلذا اكتفى – رحمه الله – بعرض أدلة البصريين والكوفيين في المسألة محل الخلاف ، والنص على المذهب الصحيح عنده من دون أن يذكر شاهداً يؤيد صحة ما ذهب إليه ، وكان يكتفى بذكر الدليل مجملاً كأن يقول : " فكان ما قاله البصريون هو القياس والصحيح نقلاً ودليلاً "[١] .

أو يقول : " ... فإذا ساعد مذهبهم النقل والقياس ، وجب أن يكون جائزاً، وأن يكون هو الأصح "[٢] .

وكان هذا المنهج هو السائد في كتابه ، ومع ذلك فقد وجدت في كتابه ثلاث مسائل استشهد فيها بالقرآن الكريم – أي : النص الموحد الخالي من القراءات – لتأييد صحة مذهب وبطلان نظيره .

ففي المسألة التاسعة والأربعين من فصل الأسماء : " وهي : حكم العطف على الضمير المجرور من غير إعادة العامل – أي – الخافض". رجح مذهب الكوفيين ومن وافقهم القائلين بجواز ذلك العطف ، وحكم بصحة مذهبهم ، وأبطل مذهب البصريين .

فقال : " قلت : الأرجح مذهب الكوفيين هنا ، وصححه ابن مالك[٣] ، وغيره ، بدليل قوله تعالي {وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ}[٤] ... "[٥] .

---

(١) الائتلاف ص٢٨ .
(٢) السابق ص٤٥ ، ١٢٣ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣ .
(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .
(٥) الائتلاف ص٦٢ ، ٦٣ .

وفي المسألة الثانية والستين من فصل الأسماء : وقد تناولت اختلاف العلماء في علة حذف علامة التأنيث من نحو : حائض ، وطالق ، فقد رجح مذهب البصريين القائلين بأن علامة التأنيث إنما حُذِفَتْ ؛ لأنه إنما أريد به معني النسب والإضافة ، ولم يُرَدْ به الفعل ، كأنه فِعل ذات طلاق ، وذات حيض ، وحكم ببطلان مذهب الكوفيين ؛ لأنهم يذهبون إلى أن علة الحذف ، هي : اختصاص المؤنث بذلك ؛ لأن علامة التأنيث إنما يُجَاءُ بها في الأصل للفرق بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك بينهما في هذا الموضع ، فلم يُحْتَجْ معه إلى علامة تأنيث ؛ لاختصاصه بالمؤنث ، واعتمد في حكمه هذا على ما جاء عن العرب مما يشترك فيه المذكر والمؤنث ولا علامة فيه نحو قولهم : ناقة ضامر ، وجمل ضامر ، وبقوله تعالي {يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ }[١] . [٢]

وفي المسألة الرابعة من فصل الفعل ، والتي عرض فيها اختلاف البصريين والكوفيين في (نعم) و (بئس) وهل هما اسمان أم فعلان ؟ فقد نص على أن الكوفيين يذهبون إلى أنهما اسمان مبتدآن ، وذكر من أدلتهم : دخول حرف النداء عليهما نحو : يا نعم المولى ، ويا نعم النصير ، وذلك في أدعية الأسماء الحسنى ، وحرف النداء من خواص الأسماء .

فحكم على مذهبهم بالبطلان ، ورَدَّ عليهم حجتهم هذه ؛ لأن حرف النداء (يا) قد يستعمل للتنبيه المجرد عن النداء ، نحو قوله تعالي : {يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ }[٣] و { يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ }[٤] . [٥]

---

(١) الآية ٢ من سورة الحج .
(٢) الائتلاف ص٦٩ ، ٧٠ .
(٣) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام .
(٤) من الآية ٧٣ من سورة النساء .
(٥) ينظر : الائتلاف ص١١٥ : ١١٨ .

هذا عن القرآن الكريم بنصه الموحد الخالي من القراءات ، أما القراءات القرآنية فهى : اختلاف ألفاظ الوحى المنزل على سيدنا محمد – صلي الله عليه وسلم – في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما[١] .

وقد استشهد النحاة بصريهم وكوفيهم بالقراءات المتواترة والمشهورة، ولم يكن من منهج البصريين الاحتجاج بالقراءات الشاذة ، ووقف بعضهم موقف المتساهل منها فأجاز القياس عليها وهم الكوفيون وابن مالك وموقفهم مشهور فيها ، ووقف الآخرون موقفاً وسطاً كابن جني الذي لم يكن يتبع البصريين في تطرفهم في المنع، ولا الكوفيين في مبالغتهم في القياس على الشاذ[٢] .

وهناك جانبان في موقف النحاة من القراءات القرآنية : أحدهما: نظرى.

والآخر : تطبيقي .

فأما الموقف النظري : فيمثله أقوال بعض أئمة النحاة كسيبويه الذي يعد القراءة سنة لا يسع لأحد مخالفتها ، وهذا جليٌّ من قوله : " ... إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة السُّنَّةُ "[٣] .

وينص الفراء على أن القرآن أعرف وأقوى في الحجة من الشعر[٤] .

وجاء عن الزجاج أن القرآن محكم لا لحن فيه ، ولا فيه شئ تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب[٥] .

---

(١) ينظر : الاتقان في علوم القرآن للسيوطى ٨٠/١ .
(٢) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د / خديجة الحديثي ص١٣٨ .
(٣) الكتاب ١٤٨/١ .
(٤) ينظر : معاني القرآن ٩٤/١ .
(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٨١/٢ ، ٨٢ .

ويرى السيوطي أن كل ما ورد من أن القرآن الكريم قرئ به جاز الاحتجاج به سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه[١] .

هذه بعض الأقوال التي تبين الموقف النظري للنحاة من القراءات ، وهو لاشك موقف مشرق يضع القرآن حيث يجب أن يكون ، ولكن سرعان ما يتغير هذا الموقف عند التطبيق إذا ما تعارضت القراءة مع قواعدهم النحوية .

الموقف التطبيقي : تعرضت بعض القراءات للتهجم من بعض النحاة على اختلاف في النيل منها ، والطعن فيها بين التصريح والتلميح ، فهذا سيبويه يلمح إلى أن القراءة الشاذة ضعيفة ، وذلك من خلال توجيه القراءة وحملها على لغة من لغات العرب ، ووصف هذا اللغة بالضعيفة أو القليلة[٢] .

وقال المبرد[٣] ، وشيخه المازني[٤] في قراءة الأعرج ، ونافع[٥] : {وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ}[٦] بالهمز ، أى (معائش) بأنها من الخطأ ، فلا يلتفت إليها ، واتهما نافعاً بأنه لم يكن يدرى ما العربية ، وأن له حروفاً في القرآن يلحن فيها .

---

(١) ينظر : الاقتراح ص٢٤ .
(٢) ينظر : الكتاب ٣٤/٢ ، ٣٣٨/٤ .
(٣) ينظر : المقتضب ٢٦١/١ .
(٤) ينظر : المنصف ٣٠٧/١ .
(٥) القراءة في المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٤٢ .
(٦) من الآية ١٠ من سورة الأعراف ، ومن الآية ٢٠ من سورة الحجر .

ويقول الفراء عند قراءة حمزة[١] : { وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ }[٢] بالجر في قوله تعالي { وَالأَرْحَامِ } : " هو كقولهم : بالله والرحم ، وفيه قبح ؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض ، وقد كُنِّى عنه ... "[٣] .

ويقول عند قراءة ابن عامر[٤] : { وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ }[٥] بجر (شركائهم) : " وليس قول من قال : إنما أراد مثل قول الشاعر[٦] :

فَزَجَّ حَجْنَتَهَا مُتَمَكِّنًا ... زَجَّ القلوصَ أَبِي مَزَادَهْ

... وهذا ما يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية "[٧] . وهذه طائفة لا بأس بها من أقوال نحاه البصرة والكوفة فى القراءات القرآنية ، أوضحت بلا أدنى شك أن موقفهم النظرى ، يختلف عن

---

(١) القراءة سبق تخريجها .
(٢) من الآية ١ من سورة النساء .
(٣) معانى القرآن ١٦٦/١ .
(٤) القراء في السبعة لابن مجاهد ص٢٧٠ ، والحجة للقراء السبعة لأبي على الفارسي ٤٠٩/٣ .
(٥) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .
(٦) البيت من مجزوء الكامل ، مجهول قائله .
من مواضعه : الخصائص ٤٠٦/٢ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ص٨٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٨/٣ ، وشرح الأشموني ١٨٠/٢ .
اللغة : زججتها : طعنتها ، والمعني : طعنتها متمثلا بطعن أبى مزادة القلوص .
الشاهد : قوله : زج القلوص أبى مزادة : حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله : " زَجَّ " والمضاف إليه الذي هو : " أبي مزادة " بمفعول المضاف الذي هو قوله :" القلوص " .
(٧) معاني القرآن ٣٨٥/١ .

التطبيقي ، فهم قد رفضوا القراءات التي لا تنسجم مع قاعدتهم ، وتتعارض مع مذهبهم .

أما عن موقف الزبيدي من القراءات القرآنية فهو كأسلافه يعد القراءات القرآنية سنة مجمعاً عليها ، فيقول " والإجماع منعقد منطبق على أنه يجوز في علم العربية ما لا يجوز في القراءة ؛ لأن القراءة سنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ وجوباً ، فعدم الجواز في القراءة لا يدل على عدم الجواز في علم العربية ... "[١] .

ولكن سرعان ما يتغير موقفه هذا عند التطبيق إذا ما تعارضت القراءة مع ما يراه صحيحاً من المذهبين ، فقد ردَّ قراءة ابن عامر[٢] : { **قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ** }[٣] بجر (شركائهم) ورفض الاحتجاج بها ، وأن هذه القراءة لا وجه لها في القياس ، وأيد رفضه لهذه القراءة بكلام النحاس ، وابن الأنبارى ، فقال : " وأما القراءة في " قتل أولادهم شركائهم " فلا يسوغ الاحتجاج بها ، والإجماع منعقد على أنه لا يجوز الفصل بغير الظرف في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ؛ ولأن فصاحته أعجزت فصاحة كل فصيح .

قال النحاس[٤] ، وابن الأنبارى[٥] : وهذه القراءة محمولة على وهم القارئ بها ، إذ لو كانت صحيحة لكان كلام من احتج بها أفصح الكلام، وإنما دعا ابن عامر إلى القراءة بها ما رآه في بعض مصاحف الشام (شركائهم) – بالياء – وهو متوجه مع خفض (أولادهم) فوجه إثبات الياء في (شركائهم) مجروراً على أنه بدل من (أولادهم) ؛ لأن أولاد

---

(١) الائتلاف ص٣٨ .
(٢) القراءة سبق تخريجها .
(٣) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .
(٤) ينظر : إعراب القرآن ٩٨/٢ .
(٥) ينظر : الإنصاف ٤٣٦/٢ .

الناس شركاء آبائهم في النسب ، والميراث وسائر الأحوال ، وهذه قراءة أهل الشام ، وأما قراءة ابن عامر فلا وجه لها في القياس"[١].[٢]

وينتصر للكوفيين في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض بقراءة حمزة[٣] : { وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ }[٤] بجر (والأرحام) وهذه القراءة رفضها علم بارز من أعلام الكوفيين ، بل يعد ثاني أهم اثنين في النحو الكوفي ، وهو الفراء[٥] ، فقد قدح فيها ، ووصفها بالقبح ؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض، وقد كني عنه[٦] .

وهذه النماذج السابقة تجلي لنا أن موقف الزبيدي من القراءات لا يختلف عن منهج أسلافه ، فهو يرى أن القراءة سنة متبعة كأسلافه ، ويرد القراءة ويقدح فيها عندما تتعارض مع القاعدة أو المذهب الذي يحكم بصحته .

ثانياً : الحديث :

---

(١) الائتلاف ص٥٤ .

(٢) على الرغم من الطعن في هذه القراءة ، وفي صاحبها ، وُجِدَ على النقيض من يدافع عن القراءة وصاحبها ، فها هو السمين الحلبي يقول : " وهذه القراءة صحيحة، وقد تجرَّأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغى " ، وهو أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة ... وإنما ذكرت – هنا – هذه العجالة تنبيها على خطأ من ردَّ قراءاته ونسبه إلى لحن أو اتباع مجرد المرسوم فقط ... " .
ينظر : الدر المصون ١٦٦/٥ ، ١٦٨ .

(٣) القراءة سبق تخريجها .

(٤) من الآية ١ من سورة النساء .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ١٦٦/١ .

(٦) ينظر : الائتلاف ص٦٣ .

المقصود بالحديث الشريف كما ذكر الشيخ / محمد الخضر حسين هو : أقوال النبي – صلي الله عليه وسلم – التي تحكى فعلا من أفعاله – عليه السلام ، أو حالاً من أحواله ، أو تحكى ما سوى ذلك من شئون عامة أو خاصة تتصل بالدين ، حتى أقوال بعض الصحابة ، أو أقوال بعض التابعين متى جاءت عن طريق المحدِّثين ، تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله – صلي الله عليه وسلم – من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوى ، أو وضع قاعدة نحوية[١] .

والحديث النبوي الشريف هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله – عز وجل – وكان يجب أن يوضع في المنزلة الثانية من النصوص التي احتج بها علماء العربية في إثبات قواعد لغتهم ونحوها وصرفها فيأتي بعد الآيات القرآنية الكريمة ، غير أن علماء العربية اختلفوا في جواز الاحتجاج به ، وذلك لتجويز الرواية فيه بالمعني منذ عهد الرسول – صلي الله عليه وسلم – وعدم المحافظة فيه على لفظ الرسول الكريم كما نطق به (ﷺ) [٢] .

يقول السيوطي : " وأما كلامه – صلي الله عليه وسلم – فَيُسْتَدَلُ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المرويِّ وذلك نادر جداً ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً ، فإن غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعني ، وقد تداوَلَتْهَا الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فَرَوَوْهَا بما أدت إليه عبارتهم ، فزادوا ، ونَقَّصُوا ، وقَدَّموا ، وأخرَّوا ، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ، ولهذا ترى الحديثَ الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى

---

(١) ينظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً – مجموعة القراءات العلمية ٣/٣ .

(٢) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د / خديجة الحديثي ص١٤١ .

بعبارات مختلفة ، ومن ثَمَّ أُنْكِرَ على ابن مالك إثباته القواعدَ النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث .. "[١] .

هذا وقد انصرف النحاة المتقدمون عن الاحتجاج بالحديث لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول – صلي الله عليه وسلم – إذ لو وثقوا بذلك لجري مجري القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية ، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعني .

الأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الأحاديث ؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعاً غير شك أن رسول الله – صلي الله عليه وسلم – كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات ، وأحسن التراكيب وأجزلها ، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز ، وتعليم الله ذلك له من غير معلم[٢] .

أما المتأخرون من النحاة ، فقد اختلفوا في قضية الاحتجاج بالحديث على ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب المانعين ، وإليه ذهب أبوحيان ، وشيخه ابن الضائع ، ورجحه السيوطي[٣] .

الثاني : مذهب المجيزين : وإليه ذهب ابن الطراوة ، وابن خروف ، وابن مالك ، ورجحه ابن هشام ، والدماميني ، وصوبه البغدادي[٤] .

---

(١) الاقتراح ص٢٩ .
(٢) السابق ص٣٠ ، ٣١ .
(٣) ينظر : الاقتراح ٣١ ، ٣٢ ، وخزانة الأدب ١٠/١ .
(٤) ينظر : الاقتراح ٣١ ، ٣٢ ، وخزانة الأدب ٩/١ – ١٤ .

الثالث : مذهب التوسط بين المذهبين ، وإليه ذهب أبو الحسن الشاطبي، وقد أجاز الاستشهاد بالأحاديث التي اعْتُنِي بنقل ألفاظها ؛ لأن الحديث عنده قسمان :

أحدهما : قسم يَعْتَنِي ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان .

والآخر : قسم عُرفَ اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قُصِدَ بها بيان فصاحته – صلي الله عليه وسلم – فهذا يصح الاستشهاد به في العربية[١] .

ثم يطالعنا في العصر الحديث الشيخ محمد الخضر حسين ببحث بَيَّنَ فيه ما يُسْتَشْهَدُ به من الأحاديث النبوية ، وما لا يُسْتَشْهَدُ به ، مما جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة يصدر قراراً ببيان ما يحتج به من الأحاديث:

رأي المجمع الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي :

١- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول ، كالكتب الصحاح الست فما قبلها .

٢- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ) الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب) الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

جـ) الأحاديث التي تُعَدُّ من جوامع الكلم .

---

(١) ينظر:خزانة الأدب ١٤/١ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د/ خديجة الحديثي ص١٤٣ والمدرسة النحوية في مصر والشام ص٢٣٧ .

د) كتب النبي صلي الله عليه وسلم .

هـ) الأحاديث المروية لبيان أنه كان – صلي الله عليه وسلم – يخاطب كل قوم بلغتهم .

و) الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز) الأحاديث التي عُرِف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعني مثل: القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وابن سيرين.

ح) الأحاديث المروية من طرق متعددة ، وألفاظها واحدة[١] .

هذه هي أشهر المذاهب في قضية الاحتجاج بالحديث الشريف ، والآن نوضح مذهب الزبيدي من الاحتجاج بالحديث ، فنقول :

أما موقف الزبيدي من الاحتجاج بالحديث فهو لم يتضح في كتابه (الائتلاف) ؛ لأنه لم يستشهد بحديث واحد على صحة المذهب الذي يحكم بصحته ، أو ببطلانه وفساده ، ولكنى أستطيع القول بأن الزبيدي من المجيزين الاحتجاج بالحديث ؛ لأنه رجح مذهب الكوفيين في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض ؛ لمجيئه كثيراً في القرآن والحديث ، وكلام العرب نظماً ونثراً[٢] ، ولأن الكوفيين – أيضاً – في المسألة الحادية عشرة من فصل الفعل أوردوا بعض الأحاديث التي تؤيد دعواهم في أن فعل الأمر المواجه للمخاطب إذا كان بغير اللام معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة ، ولم يعترض الزبيدي احتجاجهم بالحديث على الرغم من حكمه بصحة مذهب البصريين[٣] ،

---

(١) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً : مجمع القراءات العلمية ٣/٣ ، ٤ .

(٢) ينظر : الائتلاف ص٦٢ ، ٦٣ .

(٣) السابق ١٢٥ ، ١٢٦ .

ولأن من عادة الزبيدي أن يحكم بصحة مذهب وبطلان نظيره من دون ذكر أدلة تفصيلية تؤيد حكمة بصحة هذا المذهب ، وإنما كان يسوق الأدلة مجملة كأن يقول : " فكان ما قاله البصريون هو القياس والصحيح نقلاً ودليلاً "[١] .

أو يقول : " والأرجح عندي دليلاً ونقلاً ما ذهب إليه الكوفيون "[٢] .

فما المانع أن يكون من ضمن النقل – أي السماع – الحديث ؛ لأنه المصدر الثاني من المسموع بعد كلام الله – عز وجل – .

ثالثاً : كلام العرب :

تبين مما سبق أن القرآن الكريم ، والحديث الشريف أصلان من أصول السماع ، وثالث هذه الأصول : كلام العرب ، والمراد به : ما نُقِلَ عن العرب من نثر ، أو شعر في عصر الفصاحة ومكانها .

أو هو : ما أُثِرَ عنهم من شعر قبل الإسلام وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين أو شيوع اللحن[٣] .

وقد عَرَّف السيوطي كلام العرب بقوله : " وأما كلام العرب فَيُحْتَجُّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم "[٤] .

وهو مصدر افتتن النحاة به وأولوه عنايتهم ، واهتموا به اهتماماً بالغاً بعد أن رأوا أن اللحن قد كثر وشاع بين الناس ، وأخذ خطره يمتد إلى القرآن الكريم بدخول شعوب كثيرة من العجم في الدين الحنيف ، وتفشيه بين العرب الخلص أنفسهم بمخالطتهم تلك الشعوب حتى فسدت ألسنتهم، وذهبت سلائقهم ، فما كان أمامهم من سبيل للقضاء على هذا الخطر الداهم الذي يهدد لسان العرب ، اللسان الذي به يتم فهم الرسالة الإسلامية إلا أن يهبوا لجمع ما تيسر لهم من كلام العرب

---

(١) السابق ص٢٨ .
(٢) ينظر : الائتلاف ص١٢٣ .
(٣) ينظر : أصول النحو د / محمود أحمد نخلة ص٥٧ .
(٤) الاقتراح ص٣٣ .

الموثوق به ، فشدوا الرحال وضربوا أكباد الإبل إلى البوادي لسماع اللغة صافية نقية، وليتسنى لهم بعد ذلك سن القواعد التي تتوافق مع ذلك الكلام ومن ثَمَّ إذاعتها[١] .

ولم يقتصر علماء اللغة والنحو على الرحلة إلى البادية ، بل أخذوا عمن وفد إليهم من الأعراب ، إلا أنهم لم يأخذوا ما سمعوا من الشعر والنثر دون تمحيص ، بل بحثوا فيمن نقل الرواة عنهم من أهل المدر والوبر قدماء ومحدثين ، وتقصوا أحوالهم ، ونقدوها ، فأجمعوا على الاحتجاج بكلام من يوثق بفصاحته وعربيته ، واشترطوا ألا يهتموا بسماع خارج عن الحدود الزمانية والمكانية التي وضعوها ، ولا إلى سماع كان صاحبه أو أحد نقلته مجهولاً .

(أ) الحدود المكانية :

لما كانت الغاية من جمع المادة اللغوية هو الحفاظ عليها مما ليس منها ، والحرص على صفاء ملكتها ، وسلامة سليقتها ، وتمييز الأصيل من الداخل عليها ، ومعرفة ما يصلح للاحتجاج به منها ، فقد رأي النحويون ألا يأخذوا اللغة إلا من الأماكن التي يثقون بفصاحتها وسلامة لغتها ، وهي الأماكن الموغلة في التَّبَدِى واللصيقة بطابعه ، والبعيدة عن المناطق المتاخمة للعجم ، أو التي بينها وبين العجمة صلات[٢] .

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حَضَرِيٍّ قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لَخْم ولا من حُذَامٍ ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر

---

(١) ينظر : أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري د / نورى حسن حامد ص١٢٩ .

(٢) ينظر : أسباب اختلاف النحاة ص١٣٠ .

والقبط ، ولا من قُضَاعة ولا من غَسَّان ، ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكْرٍ ؛ لأنهم كانوا مجاورين للقبط والفرس ، ولا من عبدالقيس لأنهم كانوا سكان البحرين ؛ ومخالطين للهند والفرس ، ولا من أزدعمان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم[١] .

هذه هي القبائل التي امتنع النحاة عن الأخذ بلغاتها ، والاحتجاج بها .

وأما القبائل التي اعتمدها النحاة أساساً في وضع قواعد النحو والصرف والقياس عليها فهى : قريش فقد كانت أجود العرب انتقاء الأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وأبينها عما في النفس .

والذين نقلت عنهم اللغة العربية ، وبهم اقْتُدِى وعنهم أُخِذَ اللسان من بين قبائل العرب هم : قيس ، وتميم ، وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين أُخِذَ عنهم أكثر ما أُخِذَ ومعظمه ، وعليهم الشكل في الغريب ، وفي الإعراب والتصريف ، ثم هُذَيْل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[٢] .

---

(١) ينظر : الاقتراح ص٣٣ ، ٣٤ .

(٢) ينظر : الاقتراح ص٣٣ ،وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني ص٢١.

(ب) الحدود الزمانية :

كما حدد النحاة القبائل التي يؤخذ عنها حددوا الزمن الذي ينتهي به الاحتجاج بلغة هذه القبائل ، واعتبروا هذه الفترة الزمنية تنتهي بأواخر العصر الأموى ، وأوائل العصر العباسي ، حيث ابتدأ اللحن والفساد في اللغة ينتشر ويتفشى بعد توسع رقعة الدولة الإسلامية ، واختلاط العرب بغيرهم من الأجناس البشرية[١] .

هذا إذا كانت المادة اللغوية نثراً ، أما إذا كانت شعراً ، فإن زمنه الذي ينتهي به الاحتجاج على الرأي المشهور والراجح ينتهي عند منتصف القرن الثاني الهجري – أي سنة ١٥٠هـ – وهي السنة التي مات فيها إبراهيم بن هَرْمَةَ الذي ختم به الأصمعي الشعر ، وقد نقل ثعلب عن الأصمعي قوله : خُتِمَ الشعر بإبراهيم بن هَرْمة وهو آخر الحجج[٢].

هذا وقد قسم العلماء الشعراء في الاحتجاج بشعرهم إلى طبقات أربع :

الطبقة الأولي : طبقة الشعراء الجاهليين كامرئ القيس ، والنابغة ، والأعشى ، وأضرابهم .

الطبقة الثانية : طبقة المخضرمين ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كحسان بن ثابت ، وعبدالله بن أبي رواحة ، وكعب بن زُهَيْر، ولبيد .

الطبقة الثالثة : طبقة الإسلاميين ، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام ، ولم يدركوا الجاهلية كجرير ، والفرزدق ، والأخطل .

---

(١) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د / خديجة الحديثي ص١٥٥ .

(٢) ينظر : الاقتراح للسيوطي ص٤٢ .

الطبقة الرابعة : طبقة المولدين أو المحدثين : وأولهم : بشار بن برد، وأبونواس، وأبوتمام .

وقد انعقد إجماع العلماء على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولي ، والثانية، واخْتُلِفَ في الثالثة ، ولكن الصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وقد كان أبوعمر ابن العلاء ، وعبدالله بن أبي إسحاق ، والحسن البصري ، وعبدالله بن شبرمة ، يَرَوْنَ عدم الاحتجاج بها ، وكانوا يلحنون الفرزدق ، والكميت ، وذا الرمة وأضرابهم ، وأما الطبقة الرابعة وما جاء بعدها إلى يومنا هذا فلا يستشهد بشعرها في علم النحو والصرف خاصة[١] .

وكان البصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الأولي والثانية إجماعاً من غير تفريق، ولم يستشهد أكثرهم بشعر الطبقة الثالثة ، أما الكوفيون فكانوا متساهلين في الأشعار العربية التي يُسْتَشْهَدُ بها فنقلوا الشعر من كل قبيلة ، وأخذوا من كل لهجة، وتَعَلَّقُوا بالشاذِّ ، واعتبروه أصلاً يقاس عليه ، وتجد في شعرهم ما لا يعرف قائله، بل ربما استشهد بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر[٢] .

هذا وقد اشترط النحويون لقبول الاحتجاج بالسماع ألا يكون قائله مجهولاً ، إذ يحتمل أن يكون الشاهد المجهول من غير عصر الفصاحة، أو ممن لا يحتج بلغته، أو يكون من وضع الرواة أو النحاة ، ولما كان استخلاص القاعدة يهدف إلى القضاء على اللحن والحفاظ على اللغة كان لابد على النحويين أن يتوخوا السماع الصحيح الفصيح.

وفي ذلك يقول السيوطي : " لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، يصرِّح بذلك ابن الأنباري في (الإنصاف)[٣] ، وكأن علة ذلك

---

(١) ينظر : الخزانة للبغدادي ١/٥ ، ٦ .
(٢) ينظر : المدرسة البصرية في مصر والشام ص٣٥٠ .
(٣) ينظر : الإنصاف ٥٨٣/٢ .

خوف أن يكون من المولد ، أو من لا يوثق بفصاحته ، ومن هذا يُعْلَم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم "[١] .

ولهذا وجدنا من النحاة من سارع بنسبة الشواهد إلى قائليها ، كما فعل الجرمي بكتاب سيبويه ، والعيني بشواهد شروح الألفية ، والسيوطي بشواهد المغني ، والبغدادى بشواهد شرح الكافية للرضى .

يقول الجرمي : " نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها ، وأما الخمسون فلم أعرف قائليها"[٢].

ويقول البغدادي : " اجتهدنا في تخريج أبيات الشرح ، وفحصنا عن قائليها حتى عزونا كل بيت إلى قائله إن أمكننا ذلك ، ونسبناه إلى قبيلته أو فصيلته ، وميزنا الإسلامي عن الجاهلي ، والصحابي عن التابعي ، وهلم جرًّا "[٣] .

وقد منع فريق من النحاة الاحتجاج بالشاهد المجهول القائل ، ومنهم ابن الأنباري حيث قال : " ... أن هذا البيت غير معروف ، ولا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة"[٤] .

وقد رَدَّ بهاء الدين بن النحاس الحلبي على الكوفيين الاحتجاج بقول الشاعر[٥] :

---

(١) الاقتراح ص٤٢ .
(٢) ينظر : خزانة الأدب ١٧/١ .
(٣) السابق ١٧/١ .
(٤) الإنصاف ٥٨٣/٢ .
(٥) عجز بيت من الطويل ، وقائله مجهوله ، وصدره :
يَلُومُونَنِى فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِ لي .....
وروايته في معاني القرآنم للفراء ٤٦٥/١ ، والإنصاف ٢٠٩/١ .
..... لكميد

ولكنّني مِنْ حبِّها لَعميدُ

فقال : " أما البيت : فلا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ، ولم ينشده أحد ممن يوثق في اللغة ، ولا عُزِى إلى مشهور بالضبط والإتقان ، وفي ذلك ما فيه "[١] .

وكذلك رد على الكوفيين الاحتجاج بقول الشاعر[٢] :

أَرَدتْ لِكيمَا أنْ تَطِيرَ بِقربَتِي فتتْرُكَهَا شَنّا بِبَيْدَاءَ بَلْقعِ

فقال : " والجواب عن البيت الذي استشهد به ، أنه غير معروف قائله ، ولو عُرِف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر "[٣] .

هذا إن كان القائل مجهولاً ، ولم يُعْزَ لأحد موثوق به أنه رواه ، فإن أشير إلى أن القائل ثقة أو أنه قد رُوِىَ عن ثقة ،فما حكم هذا المنقول؟ لقد أجاز بعضهم قبوله والاحتجاج به ، ومنع ذلك آخرون ، وحجة المجيزين أن سيبويه كثيراً ما كان يقول : حدثنى الثقة ، أو سمعته ممن أثق به من العرب ، أو نحو ذلك ، وكان يونس بن حبيب يقول :

ومن مواضعه : المفصل للزمخشري ص٢٩٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣٦٣/٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٦٦ ، والمغني لابن هشام ٢٩٢/١ .

الشاهد : لعميد : حيث قرن خبر (لكن) باللام ، وقد استدل به الكوفيون على جواز دخول اللام على خبر (لكن) ، أما البصريون فيرون أن دخول اللام على خبرها في البيت شاذ لا يقاس عليه، لأنه لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم ، ولم يعرف له قائل .

(١) شرح المقرب المسمي بـ (التعليقة) ٤٤٥/١ .

(٢) البيت من الطويل ، مجهول القائل ، فقد ورد بلا نسبة في الإنصاف ٥٨٠/٢ ،

وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٧ ، ١٦/٩ ، ورصف المباني للمالقي ص٢١٦ ، وأوضح المسالك ١٥٤/٤ ، والخزانة ١٦/١ ، ٤٨/١٨ .

الشاهد : لكيما أن : حيث أظهر الشاعر (أن) بعد (كى) ، وقد استدل به بعض الكوفيين ، أما البصريون فذهبوا إلى لا يجوز إظهار (أن) بعد (كى) .

(٣) التعليقة ٨٦٤/٢ ، ٨٦٥ .

حَدَّثنِي الثقة من العرب ، فقيل له : من الثقة ؟ قال : أبوزيد ، قيل له : فلماذا لا تسميه ؟ قال : هو حَيٌّ بَعْدُ فأنا لا أسميه"[١] .

هذه نظرة سريعة ألقيتها على المصدر الثالث من المسموع – أي كلام العرب – وشرط كون القائل معروفاً ، وموقف العلماء من الشواهد المجهولة القائل .

أما عن موقف الزبيدي فقد اعتمد على المسموع من كلام العرب شعراً ، ونثراً وجعله دليلاً من أدلته التي تساند حكمه على النحويين بصحة أقوالهم أو فسادها ، ويلاحظ القارئ لكتاب ائتلاف النصرة للزبيدي اهتمامه بالمسموع وسوق الدليل مجملاً ، وقد يستشهد بالمسموع شعراً ونثراً .

وإليك المسائل التي حكم فيها بصحة قول وبطلان آخر ، معتمداً على السماع ، ومتخذه دليلاً لتقوية أحكامه .

(١) مسألة اختلاف البصريين والكوفيين في اشتقاق كلمة (اسم) ، فقد حكم بصحة مذهب البصريين ، وبطلان مذهب الكوفيين ، فقال : " فكان ما قاله البصريون هو القياس والصحيح نقلاً ودليلاً "[٢] .

(٢) مسألة اختلاف البصريين والكوفيين في جمع الاسم المختوم بتاء التأنيث جمعاً مذكراً سالماً ، فقد حكم بصحة مذهب البصريين القائل بعدم جوازه ، وحكم بفساد مذهب الكوفيين ، وقد جوزوا جمعه بالواو والنون ، فقال : " ولأنه لم يسمع من العرب جمع هذا الاسم ونحوه إلا بالألف والتاء ، كقوله[٣] :

---

(١) ينظر : الاقتراح ص٤٦ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د / خديجة الحديثي ص١٦٣ .

(٢) الائتلاف ص٢٨ .

(٣) من الخفيف لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص٢٠ .

من مواضعه : المقتضب ١٨٨/٢ ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ص٤٦٥ ، وفيهما : نضر الله بدلاً من (رحم الله) ، والإنصاف ٤١/١ ، والتبيين للعكبري ص٢٢٠ .

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ للهِ .(١)

(٣) مسألة اختلاف البصريين والكوفيين في دخول الألف واللام على العدد المركب نحو : الخمسة العشر درهماً ، ذهب البصريون إلى جواز دخول (أل) على الجزء الأول ، ويمتنع في الثاني ، وأجاز الكوفيون دخولها على الجزأين ، وقد حكم الزبيدي بصحة القول البصري ، وفساد نظيره الكوفي ، واعتمد في ذلك على المسموع عن العرب ، فقال : " ... بل ينبغى أن تلحق الأول منهما علامة التعريف ، كما تلحق أول الاسم المفرد ، كذلك عَرَّفت العرب الاسم المركب ، كقول الشاعر[٢] :

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ القَلْعُ السَّوَارِى وَجُنَّ الخَازِبَازُ به جُنُونا للهِ (٣)

(٤) مسألة اختلاف البصريين والكوفيين في منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، ومنعه البصريون ، وقد حكم الزبيدى بصحة المذهب الكوفي ، وفساد المذهب البصري معتمداً على المسموع من أشعار العرب ، فقال : " والأصح الأول ، ولا حجة للبصريين فيما قالوه؛ لأنه قد جاء في أشعارهم كثيراً "[٤] .

اللغة : سجستان : اسم مدينة ، طلحة : هو طلحة بن عبدالله بن خلف الخزامي ، وكان أجود أهل البصرة في زمانه وكان والياً على سجستان ، ومات فيها فرثاه ابن قيس بهذه القصيدة .

الشاهد : قوله : (الطلحات) حيث جمع الاسم المختوم بتاء التأنيث جمعاً مؤنثاً سالماً

(١) الائتلاف ص٣٠ .

(٢) من الوافر لابن أحمر ، ومن مواضعه : الكتاب ٣٠١/٣ ، والإنصاف ٣١٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٤ ، والخزانة ١٠٩/٣ .

الشاهد : قوله : (الخازباز) حيث دخلت أل على المركب .

(٣) الائتلاف ص٤٤ .

(٤) السابق ص٥٩ .

(٥) مسألة اختلاف البصريين والكوفيين في علة حذف علامة التأنيث من نحو : حائض ، وطالق ، وطامث ، وحامل ، وقد ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حُذِفت لاختصاص المؤنث بذلك ؛ لأن علامة التأنيث إنما يجاء بها في الأصل للفرق بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك بينهما في هذا الموضع ، فلم يحتج معه إلى علامة تأنيث ، لاختصاصه بالمؤنث .

وأما البصريون فذهبوا إلى أنها إنما حُذِفَتْ ؛ لأنه إنما أريد به النسب والإضافة ، ولم يُرَد به الفعل كأنه فعل ذات طلاق ، وذات حيض ، ولما كان على معني النسب تضمن معني المصدر ، فلم تلحقه علامة التأنيث، وحملوه على المعني ، كأنه قيل : شئ حائض .

وقد حكم الزبيدي بصحة المذهب البصري ، وبطلان نظيره ، فقال : " وقول البصريين هو الصحيح ، وقول الكوفيين مُنْتَقَضٌ بما جاء كذلك مما يشترك فيه المذكر والمؤنث ، قالوا : ناقة ضامر وجمل ضامر ، وجمل بازل ، وناقة بازل ، وهذا كثير ... قال الأعشي[١] :

عَهْدِي بِهَا فِي الحَيِّ قَدْ سُرْبِلَتْ بَيْضَاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضَامِرِ للّه(٢)

هذه هي المسائل التي اعتمد الزبيدي فيها على المصدر الثالث من المسموع وهو كلام العرب[٣] .

وسبق أن عرفنا أن من شروط النحويين لقبول الاحتجاج بالسماع ألا يكون قائله مجهولاً ، وأن البصريين كانوا يتحرون المسموع ،

---

(١) من السريع في ديوانه ص١٨٩ .
من مواضعه : الإنصاف ٧٨٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٥ .
الشاهد : المهرة الضامر : حيث حذفت تاء التأنيث من (الضامر) ، فدل على أن هذه الصفة تستعمل للمذكر والمؤنث بدون تاء التأنيث .
(٢) الائتلاف ص٦٩ ، ٧٠ .
(٣) ينظر : السابق ص١٤٦ ، ١٧٨ .

ويتشددون في قبوله ، أما الكوفيون فكان يتساهلون في الأشعار العربية ، فنقلوا الشعر من كل قبيلة ، وأخذوا من كل لهجة ، وكانوا يتعلقون بالشاذ ، بل واحتجوا بشواهد مجهولة القائل ، ويلاحظ القارئ لكتاب (ائتلاف النصرة) للزبيدي أن النزعة البصرية تغلب على صاحبه ، فلهذا تمسك بما اشترطه البصريون في الاحتجاج بالسماع ، وهو ألا يكون القائل مجهولاً ، ولذا نجد الزبيدي يرد كثيراً من آراء الكوفيين ؛ لأنهم استشهدوا بشواهد ليست على شرط المذهب البصري ، ورَدَّ شواهدهم ؛ لأنها مجهولة القائل ، أو حملها على الضرورة ، أو الرواية الشاذة ، أو تأويل الشاهد .

(أ) الشاهد مجهول القائل :

سبق أن عرفنا أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعْرَف قائله ، وكأن علَّة ذلك هو الخوفُ أن يكون من المولد ، أو ممن لا يوثق بفصاحته ، ومن هذا يُعْلَم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم[١] .

أما عن موقف الزبيدي من الشواهد المجهولة القائل فقد تمسك برد الشاهد المجهول القائل وتمسك بهذا في كل ما هو من هذا القبيل .

(ب) الضرورة الشعرية :

مصطلح الضرورة الشعرية في الحقيقة ما هو إلا اقتباس من مصطلح الفقهاء (الضرورة الشرعية) ، وإن قول النحاة : يباح للشاعر في حال الاضطرار ما لا يباح لغيره ، ترخصاً له في مخالفة قواعد النحو مأخوذ من قول الفقهاء (الضرورات تبيح المحظورات) ترخصاً للمكلف

---

(١) ينظر : الاقتراح ص٤٢ .

المضطر أن يرتكب أمراً محظوراً مع ارتفاع الحرج عنه وقت الاضطرار ، قال الله تعالي : { وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ }[١] وقال : { فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ}[٢] . [٣]

وحديث النحاة عن الضرورة يدل على فهمهم لملابسات اللغة الشعرية ، فهم ينظرون إليها على أنها خاصة بالشعر ، أو النثر المسموع ، أو المثل الذي يدور على الألسنة ، وإذا أطلقوا عليه اسم (الشعرية) فلأنهم لاحظوا الكثرة ، فأطلقوا الخاص على العام .

والضرورة عند النحاة تختلف عن اللحن والخطأ ؛ لأن مرتكبها إنما يحاول وجها من وجوه القياس ، أو يراجع أصلاً متروكاً من أصول اللغة[٤] .

يقول سيبويه : " ... وليس شئ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً ، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك "[٥] .

ويقول المبرد : " واعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف ، جاز له ذلك ؛ لأنه إنما يرد الأشياء إلى أصولها .

وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ، وذلك لأن الضرورة لا تُجَوِّزُ اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشئ إلى ما كان له قبل دخول العلة.."[٦] .

ويقول ابن عصفور : " اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر ،

---

(١) من الآية ٧٨ من سورة لحج .
(٢) من الآية ١٧٣ من سورة البقرة .
(٣) ينظر : أسباب اختلاف النحاة د / نورى حسن ص١٦١ ، ١٦٢ .
(٤) ينظر : أصول النحو العربي د / محمد خير الحلواني ص٧٧ .
(٥) الكتاب ٣٢/١ .
(٦) المقتضب ٣٥٤/٣ .

أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام ، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه ؛ لأنه موضع أُلِفَتْ فيه الضرائر ... وألحقوا الكلام المسموع في ذلك بالشعر ، لما كان ضرورة في النثر أيضاً هي ضرورة النظم "[١] .

هذا هو مفهوم الضرورة عند النحاة ، إلا أن ابن مالك ضيق نطاق الضرورة الشعرية فعدها ما ليس للشاعر مندوحة عنها ، وحين يكون عاجزاً عن التصرف في العبارة ، وهذا واضح في حديثه عن دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع ، لأن حكمها ألا تدخل إلا على اسم الفاعل أو اسم المفعول ، نحو الضارب ، والمضروب ، أي : الذي ضرب ، والذي ضُرِبَ ، إلا أنه لما اضطر جعل وصلها بالفعل بدلاً من وصلها باسم الفاعل ، إجراء لها في ذلك مجري ما هي في معناه ، وهو (الذي)[٢] .

قال الشاعر[٣] :

ما أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُه ولا الأَصيلِ وَلا ذِي الرأيِ والجَدَلِ

---

(١) ضرائر الشعر ص١٣ .

(٢) ينظر : السابق ص٢٨٨ .

(٣) من البسيط للفرزدق ، وليس في ديوانه .

من مواضعه : الإنصاف ٥٢١/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٨٨ ، وأوضح المسالك ٢٠/١ ، وتخليص الشواهد ص١٥٤ ، وشرح الأشموني ١٣٩/١ .

اللغة : الحكم : الذي يفصل بين الخصمين ، الترضي : الذي ترضي ، حكومته : حكمه ، الأصيل : شريف الحسب والنسب ، الجدل : مغالبة الخصم ومنازعته .

الشاهد : قوله : (الترضي) حيث أدخل الموصول الاسمي (أل) على الفعل المضارع للضرورة .

فقال ابن مالك بعد أن أورد هذا البيت وما هو على شاكلته من دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع : " وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة ؛ لتمكنه أن يقول :

ما أنت بالحكم المرضى حكومته .....

..... فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار ، وعدم الاضطرار "[1] .

(ج) القليل النادر أو الشاذ :

كان من الأدلة التي اعتمدها الزبيدي في رد الشواهد التي ليست على شرطه قوله:

إنها من قبيل الشاذ النادر .

(د) تأويل الشاهد :

كان من الأدلة التي اعتمدها في رد الشواهد التي ليست على شرطه تأويلها ، وحملها على وجه آخر ، حتى يبطل حجة المستشهد به ، ولأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

(هـ) تعدد الرواية :

من أوجه الاعتراض على الشاهد أن تختلف روايته ، فيتمسك الذي يريد أن يبطل استشهاد نظيره بالرواية التي لم يَقُلْ بها ، وتمسك بهذا الدليل الزبيدي .

هذه هي الأسباب الأربعة التي اعتمدها الزبيدي في أحكامه على أقوال النحويين بالصحة أو البطلان ، وهاك بعض النماذج التي اعتمد فيها على رد المسموع لهذه الأسباب :

١ـ مسألة (إعراب الأسماء الستة) :

---

(١) شرح التسهيل ١/٢٠١ ، ٢٠٢ .

تعددت الأقوال في هذه المسألة ، ومن هذه الأقوال : أن الحروف في هذه الأسماء إنما هى إشباع للحركات التي قبلها .

وفي هذه المسألة حكم الزبيدي بصحة القول البصري ، وأبطل ما عداه، وقد أبطل القول السابق ؛ لأن الإشباع لا يستعمل إلا في الضرورة ، فقال : " وهو ضعيف ؛ لأن هذا لا يستعمل إلا ضرورة "[١] .

---

(١) الائتلاف ص٢٨ ، ٢٩ .

٢ـ مسألة (تقديم التمييز على عامله) :

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء المتصرف ، وغيره[١] .

وذهب الكوفيون إلى جوازه[٢] ، ووافقهم المازني[٣] ، والمبرد[٤] ، واستشهدوا بقول الشاعر[٥] :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كَانَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ

وحكم الزبيدي بصحة القول البصري ، وببطلان نظيره ؛ لأن البيت فيه رواية أخرى ، وفي نظره هي الرواية الصحيحة المعتمدة في البيت .

فقال : " ... وهذا ليس بصحيح ، ..... ، والرواية الصحيحة المعتمدة في البيت :

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ "[٦] .

٣ـ مسألة (هل تكون للهسواءللهَ(٧) اسماً ، أو تلزم الظرفية ؟) :

مذهب الكوفيين أن (سواء) قد يكون اسماً بمنزلة (غير) لا يلزم الظرفية بدليل دخول حرف الجر عليها[٨] ، كقول الشاعر[٩] :

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٠٥/١ ، والإنصاف ٨٢٨/٢ .
(٢) ينظر : الإنصاف ٨٢٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢ ، وشفاء العليل للسلسيلي ٥٩٩/٢ .
(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢ .
(٤) ينظر : المقتضب ٣٦/٣ .
(٥) البيت سبق تخريجه .
(٦) الائتلاف ص٣٨ ، ٣٩ .
(٧) في (سواء) ثلاث لغات ، هذه إحداها : وهي فتح السين مع المد ، والثانية : ضم السين مع القصر أي:سُوى ،والثالثة :المد والقصر مع الكسر أي: سِوَى ، وسِوَاء . المغني ١٤١/١ .
(٨) ينظر : الإنصاف ٢٩٤/١ .
(٩) من الطويل للمرار بن سلامة العجلي .

لا يَنْطِقُ المَكْرُوهَ مِنْ كَانَ مِنْهُمُ إذَا جَلَسُوا مِنَّا ولا مِنْ سِوَائِنَا

وقوله[١] : ..... **وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا**

ومذهب البصريين أنها لا تكون إلا ظرفاً ؛ لأنه لم يستعمل في كلامهم إلا ظرفاً[٢].

وقد رد الزبيدي ما استشهد به الكوفيون وحمله على الضرورة ، وشاذ الرواية ، فقال : " ... وما استدل به الكوفيون من ضرورات الشعر ، وشاذ الرواية ، وغريبه "[٣] .

٤ـ مسألة (جر تمييز لله كم لله الخبرية مع الفصل بينهما بالظرف أو المجرور):

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فُصِلَ بين (كم) الخبرية ومجرورها كان مجروراً على حاله بـ (كم) كما إذا وليها[٤] ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر[١] :

من مواضعه:الكتاب ٣١/١ ، ٤٠٨، والمقتضب ٣٥٠/٤ ، والنكت للأعلم ١٥٩/١ .

والشاعر هنا : يصف نادي قومه بالتوقير والتعظيم ؛ لأنهم لا ينطقون الفاحشة ، ولا ينطق بها من يجلس معهم .

الشاهد : ولا من سوائنا : حيث استعملت (سواء) مجرورة بـ (من) وخرجت عن الظرفية للضرورة .

(١) من الطويل للأعشي في ديوانه ص١٣١ ، وهذا عجز بيت صدره :

تَجَانَفَ عَن جَوِّ اليَمامةِ نَاقَتِي

من مواضعه : الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، وشرح أبياته للسيرافي ٢٢٠/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٩٢ ، والإنصاف ٢٩٥/١ .

الشاهد : لسوائكا : حيث جاءت (سواء) مجرورة ، وخرجت عن الظرفية للضرورة.

(٢) ينظر : الكتاب ٣٢/١ ، ٣٥٠/٢ ، والأصول لابن السراج ٣٤٩/١ ، ٣٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٥/٢ .

(٣) الائتلاف ص٤٠ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٣٠٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٤ ، ١٣٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٢/٢ .

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى وكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

وبقوله[٢] :

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر حال الفصل ، وإنما يجب أن يكون منصوباً[٣].

وقد حكم الزبيدي بصحة مذهب البصريين ، ورَدَّ على الكوفيين شواهدهم ؛ لوجود رواية أخرى في البيت الأول ، فقال :

" والرواية الصحيحة في (مُقْرِفِ) الرفع ثم النصب[٤] ، وإن سُلِّم أنه مجرور ، فإنه شاذ ، وما جاء في الشعر شاذاً لا يكون فيه حجة ، والشعر كثير الشذوذ "[٥] .

---

(١) من الرمل : وهو لأنس بن زنيم الكنائي في : الأغاني ٤٠٢/٨ ، ونسب لعبد الله بن كريز، وروي لأبي الأسود الدؤلي . ينظر : الخزانة ٤٧١/٦ ، والدرر ٤٩/٤ .
من مواضعه : الكتاب ١٦٧/٢ ، وشرح أبياته لأبي جعفر النحاس ص١٢٩ ، وشرح أبياته للسيرافي ٣٧/٢ .
المعني : كم إنسان لئيم الأصل وهو جواد في نفسه ، رفعه جوده وصارت له رئاسة في الناس، وكم كريم في نسبه وحسبه وَضَعَهُ بُخْلُه فصار شرفه لا يعبأ به لأجل بخله .
الشاهد :كم بجود مقرف : حيث جُرَّ تمييز (كم) مع الفصل بينهما بالجار والمجرور.
(٢) من الكامل ، وهو للفرزدق في : مختصر شرح الشواهد للعيني ٨٢/٤ ، وليس في ديوانه.
من مواضعه : الكتاب ١٦٨/٢ ، والمقتضب ٦٢/٣ ، والإنصاف ٣٠٤/١ .
اللغة : الدسيعة : العطية ، ماجد : كريم .
الشاهد : كم في بني سعد بن بكر : حيث جُرَّ تمييز (كم) مع الفصل بينهما بالجار والمجرور
(٣) ينظر : الكتاب ١٦٦/٢ ، والمقتضب ٦٦/٣ ، والإنصاف ٣٠٣/١ .
(٤) الرفع على الابتداء والجملة بعده خبره ، والنصب على التمييز .
(٥) الائتلاف ٤١ ، ٤٢ .

٥- مسألة : (حكم جواز إضافة الثيف إلى العشرة) :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيف إلى العشرة ، نحو خمسة عشر[١] ، واستشهدوا بقول الشاعر[٢] :

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز[٣] .

وقد حم الزبيدي بفساد مذهب الكوفي وبطلانه ؛ لأن البيت لا يعرف قائله ، فقال :

" ... وهذا ظاهر الفساد ؛ لأنه مركب ، والتركيب ينافى الإضافة ، والبيت لا يعرف قائله[٤] ، وإن عُرِف قائله ، نقول : صرفه لضرورة الشعر ، وردَّه إلى لفظ الجر ... وجميع ما يروى من نحو هذا فإنه شاذ لا يقاس عليه ، فقس عليه تصب"[٥] .

٦- مسألة : (نداء الاسم المحلي بـ (أل) :

ذهب الكوفيون إلى جواز نداء ما فيه الألف واللام[٦] ، واحتجوا بقول الشاعر[٧] :

---

(١) ينظر : الإنصاف ٣٠٩/١ ، والتبيين للعكبري ص٤٣٢ .

(٢) من الرجز لنقيع بن طارق كما في الدرر ١٩٧/٦ ، وشرح التصريح ٢٧٥/٢ .

من مواضعه : معاني القرآن للفراء ٣٤/٢ ، ٢٤٢ ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ص٥٣١ ، والإنصاف ٣٠٩/١ ، والتبيين ص٤٣٣ ، وشرح الأشموني ٣٢٥/٣ .

اللغة : كُلِّف : حمل في مشقة ، الشقوة : العسر ، العناء : التعب .

الشاهد : قوله : ثمانى عشرة : حيث أضاف (ثمانى) إلى (عشرة) .

(٣) لم ينص الزبيدي على المذهب المقابل للمذهب الكوفي ، وينظر : مذهب البصريين في الإنصاف ٣٠٩/١ .

(٤) بهذه العلة رده ابن الأنباري ، والعكبري . ينظر : الإنصاف ٣١٠/١ ، والتبيين ص٤٣٣

(٥) الائتلاف ص٤٣ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٣٣٥/١ ، والتبيين ص٤٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٩/٣ .

(٧) البيتان من الرجز ، ولم ينسبا إلى قائل معين .

من مواضعهما : المقتضب ٢٤٣/٤ ، واشتقاق أسماء الله للزجاجي ص٢٥ ، وأسرار العربية ص٢٣٠ ، والإنصاف ٣٣٦/١ .

فيَا الغلاَمانِ اللّذَانِ فرّا
إيّاكُما أن تُفلِتَانِي شرّا

وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك[١] .

وقد حكم الزبيدي بصحة المذهب البصري ضمناً ، ولم يطلق حكمه صراحة ، وهذا جليٌّ من تأويله لشاهد الكوفيين ، فقال :

" وما أنشده الكوفيون فالتقدير فيه : فيا أيها الغلامان ، فحذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه ، والصفة تقام مقام الموصوف كثيراً في كلامهم[٢] ... "[٣] .

وهكذا كان منهج الزبيدي في التعامل مع الشواهد التي ليست على شرطه ، فاتّخَذَه دليلاً من أدلته التي يسوقها لتؤيد أحكامه بالصحة ، أو بالبطلان لمذاهب النحاة ، وإليك بياناً بما تبقي من المسائل التي اعتمد فيها على هذا الدليل مرتبة حسب ترتيبها في الكتاب :

١- مسألة : " القول في الميم في (اللهم) "[٤] .

٢- مسألة : " ترخيم المنادي المضاف "[٥] .

٣- مسألة : " الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور "[٦] .

٤- مسألة : " إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب "[٧] .

والرواية في المقتضب ، واشتقاق أسماء الله (تكسبانا) بدلاً من (تفلتاني) ، وفي الإنصاف (تكسباني) .
الشاهد : قوله : " فيا الغلامان " حيث جمع الشاعر بين (يا) و (أل) على رأي الكوفيين .
(١) ينظر : الكتاب ١٩٥/٢ ، والمقتضب ٢٤٣/٤ ، والتبيين ص٤٤٤ .
(٢) بهذه العلة رد ابن الأنباري ، والعبكري مذهب الكوفيين . ينظر : الإنصاف ٣٣٨/١ ، والتبيين ص٤٤٦ .
(٣) الائتلاف ص٤٦ .
(٤) ينظر : الائتلاف ص٤٧ .
(٥) السابق ص٤٨ .
(٦) السابق ص٥١ ــ ٥٤ .
(٧) السابق ص٥٦ .

٥- مسألة : " حكم العلم المفرد المنادي الموصوف بغير ابن "[١] .

٦- مسألة : " حكم توكيد النكرة توكيداً معنوياً "[٢] .

٧- مسألة : " حكم العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكـــلام "[٣] .

٨- مسألة : " هل تأتي أسماء الإشارة أسماء موصولة ؟ "[٤] .

٩- مسألة:"هل يكون للاسم المحلي بـــ (أل) صلة كصلة الموصول"[٥].

١٠- مسألة : " إبراز الضمير إذا جري الوصف على غير صاحبه "[٦].

١١- مسألة : " حكم الابتداء بالوصف "[٧] .

١٢- مسألة : " إعمال اسم الفاعل "[٨] .

١٣- مسألة : " إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعني الماضي "[٩] .

١٤- مسألة : " أي العاملين أولي بالعمل في التنازع ؟ "[١٠] .

١٥- مسألة : " حكم تقديم خبر (ليس) عليها "[١١] .

١٦- مسألة : " وقوع الماضي حالاً "[١٢] .

١٧- مسألة : " عامل الجزم في جواب الشرط "[١٣] .

١٨- مسألة : " حكم إلغاء (ظن) وأخواتها "[١] .

---

(١) السابق ص٥٨ ، ٥٩ .
(٢) السابق ص٦١ ، ٦٢ .
(٣) السابق ص٦٣ ، ٦٤ .
(٤) السابق ص٦٧ ، ٦٨ .
(٥) السابق ص٦٨
(٦) الائتلاف ص٧٥ ، ٧٦ .
(٧) السابق ص٧٩ .
(٨) السابق ص٨٦ .
(٩) السابق ص٩٧ ، ٩٨ .
(١٠) السابق ص١١١ ، ١١٥ .
(١١) السابق ص١٢٣ ، ١٢٤ .
(١٢) السابق ١٢٤ ، ١٢٥ .
(١٣) السابق ص١٢٨ ، ١٢٩ .

١٩- مسألة : " مجئ اللام بمعني (في) "[٢] .

٢٠- مسألة : " استعمال (مِنْ) الجارة في الزمان "[٣] .

٢١- مسألة : " حكم زيادة الواو العاطفة "[٤] .

٢٢- مسألة : " إظهار (أن) بعد (كي) "[٥] .

٢٣- مسألة : " كون (كما) بمعني (كيما) ونصب المضارع بعدها "[٦] .

٢٤- مسألة : " دخول لام الابتداء على خبر (لكن) "[٧] .

في هذه النظرة السريعة التي ألقيتها على السماع ومصادره ، وموقف الزبيدي منه، والمسائل التي اعتمد فيها الزبيدي عليه اتضح الآتي :

أولاً : اعتمد الزبيدي على السماع ، واتخذه دليلاً .

ثانياً : يعبر الزبيدى عن السماع بالنقل .

ثالثاً : موقف الزبيدى المتناقض من القراءات .

رابعاً : عدم قبول الزبيدى للشاهد الذي لم يعرف قائله .

خامساً : حمله للشاهد الذي لا يتفق وشرائط الشواهد لدي البصريين على الضرورة أو تأويله .

سادساً : لا يأخذ بالمسموع القليل ولا الشاذ .

---

(١) السابق ص١٣٤ .
(٢) السابق ص١٤١ ، ١٤٢ .
(٣) السابق ص١٤٢ ، ١٤٣ .
(٤) السابق ص١٤٨ .
(٥) الائتلاف ١٥١ ، ١٥٢ .
(٦) السابق ص١٥٢ ، ١٥٣ .
(٧) السابق ص١٧٢ ، ١٧٣ .

الفصل الثالث : القياس

يعد القياس الأصل الأول عند النحويين ، والمقدم على ما سواه عند تقعيد القواعد النحوية ، واستخراج الأحكام ، فكم من شاهد سماعي رُدَّ لأجل أنه مخالف للقياس، ومعارض إياه ، مع أن القياس فرع عن السماع ، والفرع لا يرقي رُقي الأصل ، وينحط أيداً عن رتبته ، وإذا أدى الفرع إلى إبطال الأصل بطل الفرع ، ثم إن الفصاحة ليست دائماً موافقة للقياس ؛ ألا تري أنهم قد قالوا عن لغة قريش بأنها أفصح من لغة تميم ، ولغة تميم أقيس منها[١] .

والقياس في اللغة هو : التقدير والمساواة ، يقال : قاس الشئ يقيسه قَيْسَاً وقِيَاساً ، واقْتَاسَهُ ، وقَيَّسَه إذا قَدَّره على مثاله[٢] .

وفي الاصطلاح هو : حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان ، وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم ، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معني المنقول كان محمولاً عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب[٣] .

وقال ابن الأنباري في حده : " اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعني : التقدير ، وهو مصدر : قايست الشئ بالشئ مقايسة وقياساً : قدرته، ومنه المقياس : أي المقدار ، وقَيْسُ رمح أي : قدر رمح .

وهو في عرف العلماء عبارة عن : تقدير الفرع بحكم الأصل .

وقيل هو: حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع.

وقيل هو : إلحاق الفرع بالأصل بجامع .

---

(١) ينظر : أسباب اختلاف النحاة ص١٦٧ .
(٢) اللسان (ق . ى . س) .
(٣) ينظر : الإغراب ص٤٥ .

وقيل هو : اعتبار الشئ بالشئ بجامع ، وهذه الحدود كلها متقاربة"[١].

أركان القياس :

للقياس أربعة أركان هي :

١- الفرع وهو : الشئ غير المسموع عن العرب ، ويسمي : (المقيس).

٢- الأصل وهو : المسموع عن العرب ، ويسمي : (المقيس عليه) .

٣- العلة وهى : الجامع بين الفرع والأصل في الحكم .

٤- الحكم وهو : ما يسرى على المقيس مما هو في المقيس عليه .

وهذه الأركان الأربعة لابد منها لكل قياس .

قال ابن الأنباري : " ولابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل ، وفرع ، وعلة ، وحكم ، وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله ، فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل .

فالأصل هو : الفاعل ، والفرع هو : ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة : هي الإسناد ، والحكم هو : الرفع ، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد ، وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو "[٢] .

فائدته :

أن يغني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب ؛ لأنه يستطيع أن يصوغ المضارع، وأسماء الفاعل ، والمصادر ونحوها متبعاً قياس الكلمات التى على نظائرها ، وإن لم يسمع ذلك[٣] .

---

(١) لمع الأدلة ص٩٣ .

(٢) لمع الأدلة ص٩٣ .

(٣) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٢٢٣ .

أقسامه :

القياس في العربية على أربعة أقسام :

١- حمل فرع على أصل : مثل : إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد ، نحو قولهم : قيمٌ ، وديَم في : قيمة ، وديمة .

٢- حمل أصل على فرع : مثل : إعلال المصدر لإعلال فعله ، وتصحيحه لصحته ، نحو : قُمْتُ قِيَاماً ، وقَاوَمْتُ قِوَاماً .

٣- حمل نظير على نظير إما في اللفظ ، أو في المعني ، أو فيهما ، فاللفظ مثل : زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية والموصولة ؛ لأنهما بلفظ (ما) النافية ، ودخول (لام) الابتداء على (ما) النافية حملاً لها في اللفظ على (ما) الموصولة .

والمعني: مثل : غَيْرُ قائمٍ الزيدان ، حملاً على : ما قام الزيدان ؛ لأنه في معناه ، ولولا ذلك لم يجز ، لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خير ، أو ذا مرفوع يُغْنِي عن الخبر .

وفي اللفظ والمعني معاً نحو : منعهم أن يرفع أفعل التفضيل الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة .

٤- حمل ضد على ضد . مثل : النصب بـ (لم) حملاً على الجزم بـ (لن) فإن الأولى لنفي الماضي ، والثانية لنفي المستقبل[١] .

ولما كان القياس الحمل على المسموع فيما لم يسمع ، اختلف العلماء في الأصل المقيس عليه وهو اللغة المسموعة ، فلا يقاس على جميع ما سمع عن العرب ، إنما اعتبر هذا المسموع درجات يقاس على بعضها ، ويحفظ البعض الآخر ، وهذه الدرجات للمسموع المحفوظ أو

---

(١) ينظر : الاقتراح ص٦٣ ، ٦٦ .

المقيس عليه تختلف باختلاف المدارس النحوية ، وباختلاف النحاة أنفسهم .

فالكلام المسموع عن العرب على اختلاف لغاتهم إما مطرد ، وإما شاذ ، والاطراد: معناه التتابع والاستمرار ، في حين أن الشذود معناه : التفرق والتفرد ، وقد جعل علماء العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع صناعة العربية مطرداً ، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً .

والمسموع على أربعة أنواع :

١- مطرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

٢- مطرد في القياس ، شاذ في الاستعمال ، وذلك نحو : الماضي من (يَذَرُ) و(يَدَعُ) وكذلك قولهم : مكان مُبْقِلٌ ، هذا هو القياس ، والكثير في السماع (باقلٌ) .

٣- مطرد في الاستعمال شاذ قي القياس ، نحو قولهم : أخَوُصَ الرِّمثُ ، واستصوبت الأمر .

٤- الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ، وذلك نحو : تتميم مفعول فيما عينه واو، نحو : ثوب مَصْوُون ، ومسك مَدْوُوف ، وفرس مَقْوُود ، وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال ، فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردُّ غيره إليه ، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية[١] .

وقد اشترط النحويون في المقيس عليه ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس .

---

(١) ينظر : الخصائص ٩٦/١ – ٩٩ ، والمزهر للسيوطي ٢٢٦/١ ، ٢٢٨٠ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٢٣٣ : ٢٣٥ .

يقول السيوطي : " .. من شرطه ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه ، كتصحيح (اسْتَحْوَذَ) و (اسْتَصْوَبَ) و (اسْتَنْوَق) ، وكحذف نون التأكيد في قوله[١] :

اضْرِبْ عَنْكَ الهمومَ طارِقُها

أي : " اضْرِبَنْ " ووجه ضعفه في القياس أن التوكيد للتحقيق ، وإنما يليق به الإسهاب ، والإطناب لا الاختصار والحذف "[٢] .

وكذلك اشترطوا في العلة الجامعة بين الأصل والفرع الطرد[٣] .

هذه نظرة سريعة ألقيتها على القياس ومعناه وشروط المقيس عليه ، وشرط العلة الجامعة .

وأما عن موقف الزبيدي من القياس فنقول : اهتم الزبيدي بالقياس كأصل من أصول النحو ، واتخذه دليلاً ، واعتمد عليه في القول بصحة مذهب، وبطلان الآخر ، وكان من مظاهر القياس عنده :

١- ما جاء مخالفاً للقياس يحفظ ولا يقاس عليه : ومن ذلك حكمه بفساد مذهب الكوفيين في جواز إضافة النيف إلى العشرة ، نحو : خمسة عشر، وقد استشهدوا بقول الشاعر[٤] :

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وشِقْوَتِهِ بنت ثَمانِي عَشْرةٍ من حُجَّتِهْ

---

(١) من المنسرح لطرفة بن العبد ولم أجده في ديوانه ، وهذا صدر بيت عجزه :

ضَرْبَك بالسَّيفِ قَوْنَس الفرس

من مواضعه : النوادر لأبي زيد ص١٣ ، والخصائص لابن جني ١٢٦/١ ، والمحتسب ٣٦٧/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٦٣٠ .

اللغة : الطارق : من أتي ليلاً . قونس الفرس : العظم الناتئ بين أذني الفرس .

الشاهد : اضرب : حيث حذف نون التوكيد تخفيفاً .

(٢) الاقتراح ص٦١ .

(٣) ينظر : لمع الأدلة ص١١٢ .

(٤) البيت سبق تخريجه .

فقال الزبيدي : " وهذا ظاهر الفساد ... وجميع ما يروى من نحو هذا فإنه شاذ لا يقاس عليه "[١] .

ومن ذلك – أيضاً – ذهب الكوفيون إلى جواز دخول (أل) على العدد المركب ، نحو : الخمسة العشر درهماً ، واحتجوا : بورود ذلك عن العرب .

فرد الزبيدي مذهبهم وأبطل حجتهم ؛ لأنها من الشاذ ، والشاذ لا يقاس عليه ، فقال: " وعندى أنه لا حجة لهم به لقلته وشذوذه ، والشاذ لا يقاس عليه ، ولا يُلْتَفَتُ إليه "[٢] .

ومن ذلك – أيضاً – ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، وقد احتج الكوفيون بما حكي عن العرب : وَامَنْ حَفَر بِئْرَ زَمْزَماه .

وقد رد الزبيدي قول الكوفيين وحكم ببطلانه ؛ لأن ما احتجوا به من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه[٣] .

ومن ذلك – أيضاً – ذهب الكوفيون إلى جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ، وذهب البصريون إلى منعه ، وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالمسموع من الشعر ، وقد ردَّ مذهبهم ؛ لأن ما احتجوا به من الشاذ الذي لا يقاس عليه ولا تُغَيَّرُ القواعد الصحيحة بسببه[٤] .

ومن ذلك – أيضاً – ذهب الخليل إلى أن (إيَّا) من (إياك) اسم مظهر ، و(الكاف) اسم مضمر في موضع خفض بالإضافة محتجاً بما روى عن

---

(١) الائتلاف ص٤٣ .
(٢) السابق ص٤٣ .
(٣) السابق ص٥٠ .
(٤) السابق ص٦١ ، ٦٢ .

العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشَّوابِّ ، بينما ذهب سائر البصريين إلى أن (إيا) اسم مضمر ، والكاف حرف خطاب .

وقد أيد الزبيدي مذهب البصريين ، فقال : " وهذا هو الذي عليه العمدة ... والرواية التي ذكرها الخليل لا يلتفت إليها ؛ لقلتها وشذوذها "[١] .

ومن ذلك – أيضاً – ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يبني فعل التعجب من البياض والسواد ، فيقال : ما أبيض الثوبَ ، وأسودَ الشعرَ ، قال الشاعر[٢] :

إذا الرجال شَتَوا واشتدَّ أكلُهُمُ فأنتَ أبيَضُهُمْ سِربالَ طبَّاخ

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز كسائر الألوان .

وقد حكم الزبيدي بصحة المذهب البصري ، وبطلان نظيره الكوفي ، فقال: "وهذا هو الصحيح .. وما ورد في الشعر شاذ لا يقاس عليه"[٣].

وقد يعبر الزبيدي عن القياس وأنماطه بصورة مجملة ، ويكون دليله في الحكم بصحة مذهب ، وبطلان مقابله . ومن ذلك :

مسألة : (حذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما)

---

(١) الائتلاف ص١٠٥ .

(٢) من البسيط لطرفة بن العبد في ديوانه ص٩٢ .

من مواضعه : الإنصاف ١٤٩/١ ، والتبيين ص٢٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/١، والتصريح ٣٢٥/١ ، واللسان (ب – ى – ض) .

اللغة : شتوا : صاروا في زمن الشتاء ، اشتد أكلهم : تعثر عليهم الحصول على الأكل ، سربال طباخ : أي ثياب الطباخ بيضاء شديدة البياض .

الشاهد : أبيضهم : حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض ، وهذا مما يجيزه الكوفيون، لأن ما يجوز في أفعل التفضيل يجوز في التعجب .

(٣) الائتلاف ص١٢٠ ، ١٢١ .

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه ، تسقط ألفه في التثنية تخفيفاً ، والاسم الممدود يحذف حرفاه الآخران تخفيفاً لما كثرت الحروف بهما .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شئ من المقصور والممدود ؛ لأن التثنية وردت على لفظ الواحد ، فينبغي ألا يحذف منه شئ قلت حروفه أو كثرت .

وحكم الزبيدي بصحة المذهب البصري معتمداً في ذلك على القياس ، فقال : "وهذا هو الصحيح ، إذ كثرة الحروف لا تكون علة موجبة للحذف قياساً ، إنما توجد في ألفاظ يسيرة مسموعة لا يقاس عليها على خلاف الأصول والقياس[١] "[٢] .

ثانياً : العلة الجامعة : وهي ما يتوقف عليه وجود الشئ ويكون خارجاً مؤثراً فيه[٣] .

وقد ذكر ابن جني أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ، وذلك أنهم يحيلون على الحسِّ ، ويحتجون فيه بثقل الحال ، أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه ؛ لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام العقيدية ، بخلاف النحو ، فإن كله أو غالبه مما تُدْرَك علته ، وتظهر حكمته[٤] .

وهي على ثلاثة وعشرين نوعاً :

---

(١) بهذه العلة رد ابن الأنباري مذهب الكوفيين . ينظر: الإنصاف ٧٥٧/٢ ، ٧٥٨.

(٢) الائتلاف ص٧٠ ، ٧١ .

(٣) ينظر : التعريفات للجرجاني ص٢٠١ .

(٤) ينظر : الخصائص ٤٨/١ ، والاقتراح ص٧٠ .

وهي : علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلة حمل على المعني ، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب ، وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال ، وعلة أصل ، وعلة تحليل ، وعلة إشعار ، وعلة تضاد وعلة أولي[١] .

أما عن موقف الزبيدي من العلة ، فقد اهتم بها اهتماماً بالغاً ، وقد بدا ذلك جلياً عند مناقشاته للمذاهب المختلفة ، ومن أمثلة ذلك :

١- علة تشبيه : وهذه العلة مثل : إعراب المضارع ؛ لمشابهته الاسم ، وبناء بعض الأسماء ؛ لمشابهتها الحروف .

وقد اعتمد الزبيدي على هذا العلة ، وكانت دليلاً من أدلته التي تؤيد أحكامه التي يطلقها على النحاة ، وهاك بعض النماذج التي تؤيد هذا :

مسألة : (المنادي المفرد العلم معرب أو مبني) :

ذهب **الكوفيون** إلى أن الاسم المنادي المفرد المعرفة معرب مرفوع ، واحتجوا بحجة واهية ، وقال الفراء : هو مبني على الضم ، وليس بفاعل ولا مفعول .

وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، وموضعه النصب ...

وإنما بني ؛ لأنه أشبه كاف الخطاب ، ووقع موضع اسم الخطاب ، فكان مبنياً مثله في قولنا : أدعوك ، من حيث الإفراد والتعريف والخطاب ، ووقوعه موقعه "[٢] .

مسألة : (العلة في بناء الآن) :

---

(١) ينظر:ثمار الصناعة في علم العربية للدينوري ص١٣٥،والاقتراح ص٧٢،٧١ .

(٢) الائتلاف ص٤٥ ، ٤٦ ، وحكم الزبيدي هنا ضمني ؛ لأنه لم يصرح بحكمه ، وإنما هو واضح من قوله : " واحتجوا بحجة واهية " .

ذهب الكوفيون إلى أن " الآن " مبني ؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ ؛ لأنه من (آن – يئين) إذا حان ، وبقي الفعل على فتحته ؛ لأنهما بمعني (الذي) ؛ لأنهما قد يقومان مقام (الذي) ؛ لكثرة الاستعمال، طلباً للتخفيف .

وذهب البصريون إلى أنه مبني ؛ لأنه شابه اسم الإشارة ؛ لأن الألف واللام هنا دخلاً لمعني الإشارة إلى الوقت الحاضر ، فصار معني قولك: الآن : هذا الوقت، فشابه اسم الإشارة ، واسم الإشارة مبني ، فكان مثله، فاعرفه ، وقول الكوفيين إن الألف واللام فيه بمعني (الذي) لا يصح[١] .

مسألة : (فعل الأمر معرب أو مبني ؟) :

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر إذا كان بغير اللام ، معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة .

وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون .

وقد حكم الزبيدي بصحة المذهب البصري ، فقال : " وهو الصحيح ... ومن أقوى ما يدل على أنها مبنية أن أسماء الأفعال ، نحو : حَذَامِ ، وقَطَامِ إنما بنيت ؛ لأنها نابت عن فعل الأمر ، والمشبه كالمشبه به ، فثبت أنه مبني "[٢] .

٢- علة أصل : وهذه مثل : تصحيح (استحوذ) و (استتوق) ، وصرف ما لا ينصرف ؛ لأن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة .

وقد اعتمدها الزبيدي ، واتخذها دليلاً للحكم على مذاهب النحويين بالصحة ، أو البطلان . ومن ذلك :

---

(١) الائتلاف ص٦٤ ، ٦٥، وحكمه هنا – أيضاً – ضمني؛ لأنه لم يصرح بحكمه .

(٢) السابق ص١٢٥ ، ١٢٦ .

مسألة : (أصل المشتقات) :

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه .

وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه .

وقد حكم الزبيدي بصحة المذهب البصري ، فقال : " وهو الأصح ؛ لأن المصدر لا يدل على زمان مختص ، والفعل في الأصل يدل على زمان مختص فصار كالمطلق ، فكما أن المطلق أصل المقيد ، فكذلك المصدر أصل الفعل ، ولأن المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ، ويستغني عن الفعل ..... "[١] .

٣- علة وجوب ، وهذه مثل : التعليل لرفع الفاعل ، ونحوه .

وقد اعتمدها الزبيدي ، واتخذها دليلاً للحكم على مذاهب النحويين بالصحة ، أو البطلان ، ومن ذلك :

مسألة : (تقدم معمول فعل الشرط والجزاء على حرف الشرط) :

ذهب الكوفيون إلى جوازه .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وقد حكم الزبيدي بصحة المذهب البصري ، فقال : " وهذا هو الصحيح، وما ذكره الكوفيون من أن الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً لا نسلم ، بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط ؛ لأن الشرط سبب في الجزاء ، والجزاء مُسَبَّبُه ، ومحال أن يتقدم المُسَبَّبُ على السبب "[٢] .

٤- علة استثقال : وهذه مثل : حذف الواو من (يعد) ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة .

وقد اعتمدها الزبيدي ، ومن ذلك :

مسألة : (كسر حرف المضارعة إذا كان ياءً).

---

(١) الائتلاف ص١١١ ، ١١٢ .

(٢) السابق ص١٣٠ ، ١٣١ .

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز كسر حرف المضارعة إذا كان ياءً نحو: يُحبُّ .

وذهب الكوفيون إلى جوزاه .

فقال الزبيدي : " وإنما منعه البصريون ؛ لثقل الكسرة على الياء ؛ لتجانسهما "[١].

٥- علة تعويض : وهذه مثل : تعويض الميم في (اللهم) من حرف النداء ، وقد اتخذها الزبيدي دليلاً في أحكامه .

مسألة : " الميم في اللهم " :

ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في النداء في قولهم : " اللهم" ليست عوضاً من حرف النداء .

وذهب البصريون إلى أنها عوض من (يا) التي للنداء ، ... ويستفاد بقول (اللهم) ما يستفاد بقول : " يا الله " فدل ذلك على أن الميم عوض ؛ لأن العوض قام مقام المعوَّض ، ولا يجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر، وهذا هو الأصح[٢] .

في هذه النظرة السريعة التي أُلْقِيَتْ على اعتماد الزبيدي على العلة ، واتخاذه إياها دليلاً من أدلته ، تؤكد اهتمامه بها ، وأنه لم يغفلها في أحكامه .

---

(١) الائتلاف ص١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) السابق ص٤٧ .

الفصل الرابع : الإجماع

مفهومه :

الإجماع في اللغة يطلق على معنيين :

الأول : العزم والتصميم على الأمر ، ومن هذا قوله تعالى { **فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ** }[١] أي : اعزموا .

الثاني : الاتفاق على الأمر ، يقال : أجمع القوم علي كذا : إذا اتفقوا عليه .

والفرق بين المعنيين أن الإجماع بالمعني الأول يتصور حدوثه من الواحد ، وبالمعني الثاني : لا يتصور إلا من اثنين فأكثر[٢] .

أما الإجماع عند علماء العربية فهو : إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة[٣] .

أهميته :

بين ابن جني مدي حجية هذا الأصل ، وشروط الاحتجاج به ، فقال : " اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص عن رسول الله – صلي الله عليه وسلم – من قوله : " أمتى لا تجتمع على ضلالة "[٤] وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فُرِق

---

(١) من الآية ٧١ من سورة يونس .
(٢) لسان العرب (ج – م – ع) ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٤٣١ .
(٣) ينظر : الاقتراح ص٥٥ .
(٤) ينظر : سنن ابن ماجة ٣٦٧/٢ .

له عن علة صحيحة ، وطريق نهجة كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره"[١].

فابن جني يبيح الخروج على الإجماع في اللغة بشرط ألا يخالف المنصوص ، ولا المقيس على المنصوص ، ولا يبيح الخروج على الإجماع في الفقه ؛ لأنه ملزم للمخالف ؛ لقول رسول الله – صلي الله عليه وسلم – " أمتي لا تجتمع على ضلالة" ، ومع هذا تجده يحذر من الخروج على الإجماع اللغوي ، فقال : " إلا أننا – مع هذا الذي رأيناه وسوَّغنا مرتكبه – لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها ... "[٢] .

ويري غير ابن جني أن الإجماع أصل معتبر لا تجوز مخالفته ، فقد حكي السيوطي عن ابن الخشاب قوله : "مخالفة المتقدمين لا تجوز"[٣].

وقال أبوالبركات الأنباري : " ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دل على فساد ما ادعيتموه "[٤] .

وأما إجماع العرب من غير النحويين فقد اعتبره السيوطي حجة إن أمكن الوقوف عليه ، وفي ذلك يقول : " وإجماع العرب أيضاً حجة ، ولكن أنَّي لنا بالوقوف عليه ، ومن صوره أن يتكلم العربي بشئ ويبلغهم ويسكتون عليه "[٥] .

---

(١) الخصائص ١٨٩/١ ، ١٩٠ .
(٢) الخصائص ١٩٠/١ .
(٣) الاقتراح ص٥٦ .
(٤) الإنصاف ٢٩٠/١ .
(٥) الاقتراح ص٥٦ .

الإجماع عند الزبيدي :

اعتمد الزبيدي على الإجماع ، واتخذه دليلاً دعم به جملة من أحكامه ، وجاء عنده في المرتبة التي تلي السماع والقياس من حيث الأهمية ، وقد عبر عنه بلفظ الإجماع في بعض المواطن ، وفي أخرى بخلافه ، ومن ذلك قوله:"...ولا خلاف أنه لا قائل هذا فدل على فساد ما ذهبوا إليه"(١).

وإليك بياناً بالمسائل التي بني فيها أحكامه على الإجماع :

١- مسألة " تقديم الخبر على المبتدأ " :

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان أو جملة ؛ لأنه يؤدى إلى تقديم خبر الاسم على ظاهره ، ولا خلاف أن رتبه ضمير الاسم بعد ظاهره ، فوجب ألا يجوز تقديمه .

وذهب البصريون إلى جواز تقديم الخبر على المبتدأ سواء كان مفرداً أو جملة ، لمجيئه كثيراً في كلام العرب وأشعارهم .

وقد حكم الزبيدي بصحة مذهب البصريين ، وفساد مذهب الكوفيين معتمداً على الإجماع ، فقال : " ... وهذا هو الصحيح ، وما قاله الكوفيون فاسد ، لأن الخبر ، وإن كان متقدماً في اللفظ فهو متأخر في المعني ، ولهذا جاز إجماعاً : ضرب غلامَه زيدٌ ، وقال تعالي : {فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً }(٢) ، ونظائره كثيرة "(٣) .

٢- مسألة " أوجه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وُجِدَ معها ظرف مكرر :

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا كرر الظرف التام ، وهو خبر المبتدأ يجب نصب الصفة نحو : في الدار زيد قائماً فيها .

---

(١) الائتلاف ص٤٩ .
(٢) من الآية ٦٧ من سورة طه .
(٣) الائتلاف ص٣٣ ، ٣٤ .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز الرفع والنصب .

وقد حكم الزبيدي بصحة المذهب البصري معتمداً على الإجماع ، فقال : " وهو الصحيح ؛ لأنهم أجمعوا أنه إذا لم يكرر الظرف يجوز فيه الرفع والنصب ، فكذلك إذا كرروا ؛ إذ لا فرق بينهما "[١] .

٣- مسألة " هل في كل رباعي وخماسي من الأسماء زيادة ؟ " :

ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زائد على ثلاثة أحرف ففيه زيادة على الثلاثة ؛ لتكرر أحد حروف (فَعَل) فيه .

وذهب البصريون إلى أن الرباعي والخماسي ضربان غير ذي الثلاثة ، وأن الزائد يوزن بلفظه .

وقد حكم الزبيدي بصحة القول البصري واعتمد في ذلك على الإجماع ، فقال : " إلا أن الأصح قول البصريين للإجماع "[٢] .

٤- مسألة " بناء فعل التعجب من الألوان " :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يبني فعل التعجب من البياض والسواد، فيقال : ما أبيض الثوب ، وما أسود الشعر .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز كسائر الألوان .

وقد حكم الزبيدي بصحة المذهب البصري ، وبطلان نظيره الكوفي ، فقال : " وهذا هو الصحيح ، لإجماعهم على عدم جواز استعمال غيرهما من الألوان ، فكذلك هما ؛ لأن فعل التعجب إنما يبني من الفعل الماضي الثلاثي ، وهذان من (أبيض) و (أسود) وهما رباعيان ، فبان بهذا بطلان مذهب الكوفيين "[٣] .

---

(١) الائتلاف ص٣٧ .
(٢) السابق ص٨٤ .
(٣) السابق ص١٢٠ ، ١٢١ .

٥- مسألة " نصب حتى للفعل المضارع " :

ذهب الكوفيون إلى أن (حتى) تنصب الفعل المضارع بنفسها من غير تقدير (أن)، وتجر الاسم من غير تقدير جار .

وذهب البصريون إلى أن الفعل بعدها ينصب بـ (أن) مضمرة ، والاسم يُجَرُّ بها بعينها ؛ لإجماعهم على أنها من عوامل الأسماء ، فلا يجوز أن تعمل في الأفعال بنفسها .

وقد حكم الزبيدي بصحة مذهب البصريين ؛ لقناعته بعلتهم وحجتهم ، فقال : "والأصح ما ذكره البصريون "[1] .

هذه هي أحكام الزبيدي التي اعتمد فيها على الإجماع ، وجعله دليلاً من أدلته التي يسوقها ؛ لتقوية حكمه وتأييده .

---

(١) الائتلاف ص١٥٣ ، ١٥٤ .

الفصل الخامس : استصحاب الحال

مفهومه : هو : إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبنياً ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء ، وأن ما يعرب منها : لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء[١] .

وقد بين ابن الأنباري المراد منه ، فقال : " ... والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب ، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معني الحرف ، فشبه الحرف في نحو (الذي) ، وتضمن معني الحرف في نحو (كيف) .

وما يوجب الإعراب فى الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو (يذهب ، ويكتب ، ويركب) وما أشبه ذلك .

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول : الأصل في الأسماء الإعراب ، وإنما يبني منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ، ولا تضمن معناه ، فكان باقياً على أصله في الإعراب ... "[٢] .

أهميته :

هو أحد أصول النحو ، وأدلته المعتبرة .

يقول أبوالبركات الأنباري : " من تمسك به خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ؛ لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة "[٣] .

---

(١) ينظر : الإغراب في جدل الإعراب ص٤٦ ، والاقتراح ص١٠١ .
(٢) لمع الأدلة ص١٤١ .
(٣) الإنصاف ٣٠٠/١ .

ومع هذا فقد اعتبره من أضعف الأدلة ، ولا يجوز التمسك به ما وجد دليل خلافه، قال : " واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف، أو تضمن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته ، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو "[١] .

وهذا الأصل من أصول النحو مختلف في الأخذ به ، فابن جني يعتبر أدلة النحو ثلاثة هي : السماع ، والإجماع ، والقياس .

وأبوالبركات الأنباري يعتبرها ثلاثة أيضاً هي : نقل ، وقياس ، واستصحاب حال.

وأما السيوطي فقد جمع شتات هذه الأصول وجعلها أربعة هي : سماع ، وإجماع، وقياس ، واستصحاب حال ، إذ قال : " وأدلة النحو الغالبة أربعة .

قال ابن جني في " الخصائص " : أدلة النحو ثلاثة : السماع ، والإجماع، والقياس .

وقال ابن الأنباري في " أصوله " : أدلة النحو ثلاثة : نقل ، وقياس ، واستصحاب حال ، فزاد الاستصحاب ، ولم يذكر الإجماع[٢] – هنا وذكره في موضع آخر من كتابه (لمع الأدلة) فقال : " الإجماع حجة قاطعة " – ، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم ، وقد تَحَّصلَ مما ذكراه أربعة ، وقد عقدت لها أربعة كتب "[٣] .

---

(١) لمع الأدلة ص١٤٢ وينظر ص٩٨ .
(٢) يحتج ابن الأنباري بالإجماع ، ومن ذلك قوله : " ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دل على فساد ما ادعيتموه " . الإنصاف ٢٩٠/١ .
(٣) الاقتراح ص١٣ .

موقف الزبيدي من استصحاب الحال :

اعتمد الزبيدي عليه ، وأخذه دليلاً ؛ لتقوية أحكامه ، وعده من الأدلة المعتبرة في إثبات القواعد ، إذ قال : " ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بإقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ؛ لأن لزوم الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة "[١] .

وهو يستدل بالاستصحاب دون التصريح بلفظه ، وإليك بعض أحكامه التي اعتمد فيها على استصحاب الحال .

١- مسألة : " تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ " :

ذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً ، وقد حكم الزبيدي بصحة مذهبهم معتمداً على استصحاب الحال ، ولم يصرح بلفظه ، فقال : " ... لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يكون في الأسماء فيما كان مشابهاً للفعل متضمناً معناه ، وليس بين ما نحن فيه وبين الفعل مشابهة بحال ، وإنما فيه مشابهة الاسم المشبه للفعل "[٢].

٢- مسألة : " العامل في المفعول به " :

ذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عامل في الفاعل والمفعول جميعاً ؛ لإجماعهم على أن الفعل له تأثير في العمل ، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل ؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء ألا تعمل ، فهو باق على أصله في الاسمية ، فوجب ألا يكون له تأثير في العمل ، وهذا هو الصحيح ، وقول الكوفيين مردود فتفهَّمه .. "[٣] .

---

(١) الائتلاف ص٤١ .
(٢) السابق ص٣١ ، ٣٢ .
(٣) السابق ص٣٤ .

٣- مسألة : " كم مركبة أو مفردة ؟ " :

ذهب الكوفيون إلى أن (كم) مركبة ، وأصلها (ما) زيدت عليها الكاف .

وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد ؛ إذ الأصل في الأسماء الإفراد، والتركيب فرع ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بإقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ؛ لأن لزوم الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة ، وما ذكره الكوفيون من أن أصلها (ما) زيدت عليها الكاف مجرد دعوة من غير دليل معتبر[١] .

٤- مسألة : " حكم صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر " :

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر .

وذهب البصريون إلى جواز صرفه ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف ؛ وإنما يمتنع بعضها من الصرف لأسباب معروفة ، وإذا اضطر الشاعر إلى صرفها صرفها[٢] .

٥- مسألة : " فعل الأمر معرب أو مبني ؟ " :

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر إذا كان بغير اللام معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة .

وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون .

وقد حكم بصحة مذهب البصريين مستدلاً لحكمه بالتمسك بالأصل أو استصحاب الحال ، فقال : " وهو الصحيح ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء ، والأصل في البناء أن يكون على السكون ، وإنما أعرب منها ما كان مشبهاً للأسماء ، ولا مشابهة بين فعل الأمر ، والأسماء ، فكان مبنياً على أصله "[٣] .

---

(١) الائتلاف ص٤١ .
(٢) السابق ص٦٤ .
(٣) السابق ص١٢٦ .

٦- مسألة : " عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية " :

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل في نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللـــبَن ، **وشبهه منصوب على الصرف ؛ لأنه مخالف لما قبله ، فلمـــا خالفـــه صُرِف عنه .**

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير (أن) ؛ لأن الأصل في (الواو) أن تكون حرف عطف ، والأصل في حروف العطف ألا تعمل ، لأنهـــا غير مختصة ، وقد قُصِدَ في الثاني أن يكون غير الأول ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير (أن) ؛ لأنها مع الفعـــل بمنزلـــة الاسم، وهي أصل عوامل النصب في الفعل .

وذهب أبوعمر الجرمي إلى أن الواو هي الناصبة للفعل بنفسها .

وهذا باطل لما ذكرناه ، وما ذكره الكوفيون أيضاً فاسد[١] .

وهاك حصراً بالأحكام التي اعتمد فيها على استصحاب الحال .

(أ) مسألة : " عمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض "[٢] .

(ب) مسألة : " زيادة الواو العاطفة "[٣] .

(ج) مسألة : " كون (إن) بمعنى (إذ) "[٤] .

(د) مسألة : " مجئ الباء الجارة للتبعيض "[٥] .

(و) مسألة : " حكم استثناء ما هو أكثر من النصف "[٦] .

(هـــ) مسألة : " أصل السين التي للتنفيس "[٧] .

---

(١) الائتلاف ص١٢٧ .
(٢) السابق ص١٤٧ .
(٣) السابق ص١٤٨ .
(٤) السابق ص١٥٤ ، ١٥٥ .
(٥) السابق ص١٦٠ ، ١٦١ .
(٦) السابق ص١٦١ ، ١٦٢ .
(٧) السابق ص١٥٦ .

وفي هذه النظرة السريعة التي ألقيتها على استصحاب الحال ، وموقف الزبيدي منه ، وعده إياه من أدلة النحو المعتبرة ، وأنه حجة ، وقد انجلي من النماذج الآنفة الذكر أنه قد يعبر عنه بلفظه تارة ، وبغير لفظه تارة أخرى ، وأنه قد يذكر ضمن حجج أصحاب المذهب ، وقد يجريه على لسانه .

الفصل السادس : استدلالات مختلفة

أولاً : تضافر الأدلة :

والمراد به : اجتماع دليلين أو أكثر في مسألة .

يقول السيوطي : " قد يجتمع السماع والإجماع والقياس دليلاً على مسألة"(١) .

وقد اعتمد الزبيدي على اجتماع الأدلة وتضافرها في أحكامه التي يطلقها على مذاهب النحويين بالصحة أو الفساد ؛ ليكون حكمه قوياً خالياً من كل شائبة .

وإليك بعض النماذج التي تؤيد هذا :

١- مسألة : " أصل كلمة اسم واشتقاقها " :

حكم الزبيدي بصحة القول البصري ؛ لوجود النقل – أي السماع – والدليل ، فقال: " فكان ما قاله البصريون هو القياس والصحيح نقلاً ودليلاً "(٢) .

٢- مسألة : " إضافة العدد المركب إلى مثله " :

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال : ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَر .

وذهب البصريون إلى جوازه ؛ لأنه الأصل والقياس .

وقد حكم الزبيدي هنا بصحة المذهب البصري ، فقال : " فإذا ساعد مذهبهم النقل والقياس وجب أن يكون جائزاً(٣) ، وأن يكون هو الأصح"(٤) .

---

(١) الاقتراح ص١٠٠ .

(٢) الائتلاف ص٢٧ ، ٢٨ .

(٣) بهذا العلة حكم ابن الأنباري بصحة مذهب البصريين . الإنصاف ٣٢٢/١ .

(٤) الائتلاف ص٤٥ .

٣- مسألة : " تقديم خبر (ليس) عليها " :

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها .

وذهب البصريون إلى جواز ذلك .

وقد حكم الزبيدي برجحان مذهب الكوفيين لاجتماع الأدلة ، فقال : " والأرجح عندي دليلاً ونقلاً ما ذهب إليه الكوفيون "[١] .

٤- مسألة : " حكم حذف (إلى) وشبهها " :

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف (إلى) وشبهها من الفعل في نحو: ذهب الشام .

وذهب الكوفيون إلى جوازه ، وهو عندهم مقيس في (انطلق) و (ذهب) و (خرج).

وقد حكم الزبيدي بأقيسية المذهب الكوفي فقال : " وهذا هو الأقيس لصحة معني الكلام ، وعدم إخلاله ، مع كثرة استعماله ... "[٢] .

ثانياً : السبر والتقسيم : هو أحد أدلة النحو المعتبرة[٣] .

وحَدُّه : أن يذكر الوجوه المحتملة ، ثم يسبرها – أي : يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه[٤] .

وقد اتخذه الزبيدي دليلاً ، ومن ذلك حكمه بصحة مذهب البصريين الذي لا يُجَوِّزُ دخول لام الابتداء في خبر (لكن) ، فقال : " وهو الصحيح ؛ لأن أصلها لام الابتداء ، فلا تدخل إلا على الابتداء ؛ لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو القسم على اختلاف المذهبين ، وعليهما لا يستقيم دخول اللام في خبر (لكن) ، وذلك ؛ لأنها إن

---

(١) الائتلاف ص١٢٣ .
(٢) السابق ص١٣٦ .
(٣) ينظر : لمع الأدلة ص١٢٧ .
(٤) ينظر : الاقتراح ص٨٣ .

كانت لام التأكيد، فـ (لام) التأكيد إنما حسنت مع (إَنْ)؛ لاتفاقهما في المعني ؛ لأن كل واحد منهما للتأكيد ، وأما (لكن) فمخالفة لها في المعني ، وإن كانت (لام) القسم ، فإنما حَسُنَتْ مع (إنَّ) ؛ لأن (إنَّ) تقع في جواب القسم ، كما أن (اللام) تقع في جواب القسم ، و (لكن) ليست كذلك ، فامتنع دخول اللام في خبرها "[١] .

ثالثاً : القول بالموجب :

وهذا استدلال فقهي كلامي ، لم يصرح به القدماء ، ولكنه وقع في كلامهم ، ولعل أول من جعله أصلا من أصول الاستدلال في النحو هو أبوالبركات الأنباري[٢] ، فذكر في حده أن القول بالموجب هو : أن يُسَلَّمَ للمستدل ما اتخذه موجباً للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف[٣] .

وقد اعتمد الزبيدي على هذا الدليل ، وجعله سنداً لأحكامه التي يطلقها على أقوال النحاة ، ومن ذلك في :

مسألة : " ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن " :

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي قبل آخره ساكن يكون ترخيمه بحذف آخره ، وحذف الساكن قبله ، نحو : قِمَطِرٌ ، فيقال فيه : يا قِمَ .

وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الآخر منه فقط .

وقد حكم الزبيدي بضعف مذهب الكوفيين ، فقال : " وما ذكره الكوفيون ضعيف ، بل فاسد ؛ لأنه لو كان معتبراً لوجب أن يحذف الحرف المكسور ، لئلا يشبه المضاف إلى ياء المتكلم ، ولا خلاف أنه لا قائل هذا فدل على فساد ما ذهبوا إليه"[٤] .

---

(١) الائتلاف ص١٧٢ ، ١٧٣ .
(٢) ينظر : أصول النحو العربي د / محمد خير الحلواني ص١٢٥ .
(٣) الإغراب في جدل الإعراب ص٥٦ ، ٥٧ .
(٤) الائتلاف ص٤٩ .

وفي مسألة : " فعل الأمر معرب أو مبني ؟ " :

ذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر المضمرة .

وذهب البصريون إلى أنه مبني .

وقد حكم الزبيدي في هذه المسألة بصحة مذهب البصريين ، ورد مذهب الكوفيين، فقال : " وما ذكره الكوفيون من قولهم : إنما حُذِفَت اللام في المواجهة لكثرة الاستعمال " فاسد يوجب أن يختص الحذف بما كثر استعماله دون ما يقل ، وليس كذلك ، ثم لو سلمنا أن الأمر ما صاروا إليه ، فإنه قد تضمن معني لام الأمر ، فقد تضمن معني الحرف ، وإذا تضمن معني الحرف ، وجب أن يكون مبنياً "[١] .

رابعاً : مراعاة النظير :

مما يصحح الظاهر اللغوية أو الحكم النحوي أن يكون له في اللغة شبيه أو نظير ، ولكن النحويين لم يسرفوا في التمسك بهذا الأصل ، بل ذكروا أنه مما يؤنس به ، لا مما ينفي ثبوت الأحكام ، فإذا تأكد النحوي أن السماع صحيح القياس سليمه لا يبالي أكان للظاهرة نظير أم لم يكن، أما إذا لم يكن السماع صحيحاً ، ولم يعضده القياس فلابد من التماس النظير ليصح الحكم[٢] .

وقد اعتمد الزبيدي على هذا الأصل ، واتخذه دليلاً ضمن أدلته ، ومن ذلك حكمه بصحة مذهب البصريين في مسألة : " عامل النصب في الظرف الواقع خبراً " ؛ لأن له نظائرا ، فقال : " ومذهب الكوفيين أن الناصب له المخالفة بدليل أنهما إذا لم يختلفا كانا مرفوعين ، ورُدَّ هذا بأن الشئ إذا خالف الشئ فقد خالفه الآخر ، فليس نصب أحدهما بأولي

---

(١) الائتلاف ص١٢٦ .

(٢) ينظر : أصول النحو العربي د / محمد خير الحلواني ص١٢٣ .

من الآخر ، وبقولهم : زيدٌ زهيرٌ ، شعراً ، وعبدالله حاتم جوداً ، وله نظائر فثبت أن الصحيح قول البصريين "[١] .

وكذلك في مسألة : " مصدر (صَدَّ) " حكم بصحة مذهب البصريين القائل بأن المصدر هو : الصَّدُّ ، لا غير ، لأن له نظائرا ، وقال الكوفيون إنه يجئ على (الصَّدِّ) و (الصُّدود) ، فقال : " والأصح الأول كنظائره مثل : خَرَّ – خَرَّاً – وجَرَّ جَرَّاً ، .... وأما (الصدود) فاسم للمصدر ، وإنما المصدر (الصَّد) فقط "[٢] .

وفى هذه النظرة السريعة التي ألقيتها على الأدلة المختلفة التي اعتمدها الزبيدي في أحكامه ، تدل على أنه لم يترك أحكامه مطلقة من غير دليل يؤيد حكمه وقوله في الفصل بين مذاهب النحاة .

فإن قيل : اشتمل الكتاب على كثير من المسائل التي حكم فيها بالصحة أو الرجحان ، ولم يؤيد حكمه بأدلة نحوية معتبرة .

أقول : إنما فعل ذلك لأمرين :

أحدهما : قناعته الشخصية بالأدلة التي يسوقها أصحاب كل مذهب ، وردودهم على حجج المذهب المقابل .

والآخر : أن الكتاب موجز لا يميل مؤلفه فيه إلى الإطالة والإكثار من العلل ، والشواهد ، والأدلة النحوية ؛ لأن الزبيدي سلك فيه طريق الاختصار ، وقد نصَّ على ذلك في مقدمته ، فقال : " وسلكت فيه طريق الاختصار ، وعدلت عن التطويل والإكثار ... "[٣] .

---

(١) الائتلاف ص٨٨ ، ٨٩ .
(٢) السابق ص٩٦ .
(٣) الائتلاف ص٢٥ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم سيدنا وقائدنا محمد الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن اهتدي بهديه واتبع سنته إلى يوم الدين .

أما بعد ،،،

فقد انتهيت بعون الله وتوفيقه . من بحثي هذا ، بعد رحلة مع عالم جليل، وكتاب مفيد في الخلاف النحوي ، ومعايشة للأدلة النحوية المعتبرة ، وقد كان أهم ما توصلت إليه من نتائج بعد هذا الرحلة ما يلي :

أولاً : أن للأدلة النحوية أهمية كبري في وضع وضبط القواعد النحوية، التي تصون اللسان عن اللحن والخطأ .

ثانياً : أثبت البحث مكانة الزبيدي بين علماء عصره .

ثالثاً : أثبت البحث اعتماد الزبيدي على الأدلة النحوية المعتبرة .

رابعاً : أثبت البحث أن الزبيدي لم يغفل العلة كدليل نحوي اعتمد عليه في أحكامه.

خامساً : أثبت البحث تناقض موقف الزبيدي من القراءات القرآنية .

سادساً : أثبت البحث أن الزبيدي لا يقبل الشاهد المجهول القائل .

سابعاً : أثبت البحث أن الزبيدي اعتمد على السماع في أحكامه ، وجعله الأصل الأول من أصول أدلته .

ثامناً : أثبت البحث أنه اعتمد على القياس في أحكامه .

تاسعاً : أثبت البحث أنه اعتمد على الإجماع .

عاشراً : أثبت البحث أنه اعتمد على استصحاب الحال .

حادي عشر : أثبت البحث أنه اعتمد على أدلة مختلفة كالسبر والتقسيم ، ومراعاة النظير والقول بالموجب .

ثاني عشر : أثبت البحث أنه اعتمد على اجتماع الأدلة .
ثالث عشر : أثبت البحث أنه التزم بالإيجاز كما حدد في مقدمة كتابه .
رابع عشر : أثبت البحث أن بعض علل الزبيدي وأدلته التي اعتمد عليها في أحكامه هي أدلة وعلل ابن الأنباري في كتابه الإنصاف .
خامس عشر : أثبت البحث أن الكثير من مسائل الكتاب لم يكن للزبيدي رأي فيها، ولا أبدي حكماً على أقوال النحاة .
سادس عشر : الزبيدي تغلب عليه النزعة البصرية ، فهو يعد نفسه من أصحابهم، فكان يقول : " وذهب أصحابنا "[1] ويقصد البصريين .
وبعد ، فهذا هو جهد المقل ، والكمال لله وحده ، والعصمة لأنبيائه ورسله ، فما كان فيه من توفيق فذلك من فضل الله ، وما كان فيه من تقصير فمني ومن الشيطان .
وفي الختام الله أسأل أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يكون لبنة صالحة في صرح اللغة العربية المتين ، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه ، ويجعلنا سبحانه ممن فضلهم بالعلم على سائر عباده ، فهو سبحانه نعم الموفق ، وهو على كل شئ قدير .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

---

(١) الائتلاف ص١٦ .

ثبت المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم – جَلَّ من أنزله .
٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي ، تح د / طارق الجنابي – طبعة عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية – الطبعة الأولي ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
٣- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي – طبعة المكتبة الثقافية – بيروت – لبنان ١٩٧٣م .
٤- أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري د / نوري حسن حامد المسلاتي – طبعة دار الفضل للنشر والتوزيع – ليبيا .
٥- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، تح / محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
٦- اشتقاق أسماء الله للزجاجي ، تح د / عبدالحسين المبارك – طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .
٧- أصول النحو العربي ، د / محمد خير الحلواني – الناشر : الأطلس .
٨- أصول النحو العربي د / محمود أحمد نخلة – طبعة دار العلوم العربية – بيروت الطبعة الأولي ١٤٠٧هـ ١٩٨٠م .
٩- الأصول في النحو لابن السراج ، تح د / عبدالحسين الفتلي – طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م .
١٠- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري ، تح / محمد السيد أحمد عزوز – طبعة عالم الكتب – بيروت – طبعة أولي ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .
١١- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تح / زهير غازي زاهد – طبعة عالم الكتب – بيروت الطبعة الثالثة – ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م .
١٢- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ، تح أ / سمير جابر ، وآخر طبعة دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

١٣- الإغراب في جدل الإعراب ومعه لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري ، تح د / سعيد الأفغاني – مطبعة الجامعة السورية – ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.

١٤- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ، تح / محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة الأولي ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

١٥- إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين القفطي ، تح / محمد أبوالفضل إبراهيم – طبعة دار الفكر العربي – القاهرة – ومؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولي ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ، تح / محمد محي الدين عبدالحميد – طبعة المكتبة العصرية صيدا – بيروت – ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

١٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تح / محمد محي الدين عبدالحميد ، منشورات المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – من دون تاريخ .

١٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تح / محمد أبوالفضل إبراهيم – مطبعة عيسي البابي الحلبي – الطبعة الأولي ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م .

١٩- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي – منشورات دار مكتبة الحياة بيروت – لبنان .

٢٠- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ، تح د / عبدالرحمن بن سليمان العثيمين – طبعة مكتبة العبيكان – الرياض – الطبعة الأولي ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .

٢١- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري ، تح د / عباس مصطفي الصالحي – طبعة دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولي ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

٢٢- التصريح على التوضيح للشيخ / خالد الأزهري – طبعة فيصل عيسي البابي الحلبي – من دون تاريخ .
٢٣- التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني – طبعة مصطفي البابي الحلبي ١٣٥٧هـ ١٩٣٨م .
٢٤- التعليقة (شرح مقرب ابن عصفور) لبهاء الدين بن النحاس الحلبي، تح د / خيري عبداللطيف عبدالراضي – طبعة مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع – السعودية – الطبعة الأولي ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م .
٢٥- ثمار الصناعة في علم العربية للدينوري ، تح د / محمد بن خالد الفاضل – طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ ١٩٩٠م .
٢٦- حجة القراءات للإمام / أبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، تح / سعيد الأفغاني – طبعة مؤسسة الرسالة – الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
٢٧- الحجة للقراء السبعة لأبي على الفارسي ، تح / بدر الدين قهوجي – بشير حويجاتي – طبعة دار المأمون للتراث – الطبعة الأولي ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
٢٨- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسى ، تح د / مصطفي تمام – الدار المصرية للطباعة – الطبعة الأولي ١٩٧٩م .
٢٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ، تح الأستاذ / عبدالسلام محمد هارون – طبعة مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .
٣٠- الخصائص لابن جني ، تح د / محمد على النجار – طبعة بيروت – لبنان – الطبعة الثانية – من دون تاريخ .
٣١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تح د / أحمد محمد الخراط ، طبعة دار القلم – دمشق – الطبعة الأولي ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م .

٣٢- الدرر اللوامع على شواهد شرح همع الهوامع للشنقيطي – الجمالية – مصر ١٣٢٨هـ .

٣٣- ديوان الأعشى ، شرح وتقديم / محمد أحمد قاسم – طبعة المكتب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولي ١٤١٥هـ ١٩٩٤م .

٣٤- ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق وشرح / مهدي محمد ناصر الدين – طبعة بيروت – الطبعة الأولي ١٩٨٧م .

٣٥- ديوان عبدالله بن قيس الرقيات ، تحقيق وشرح د / محمد يوسف نجم – طبعة دار صادر بيروت – من دون تاريخ .

٣٦- ذيل الدرر الكامنة في أعيان المائة التاسعة لابن حجر العسقلاني – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولي ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .

٣٧- رصف المباني في حروف المعاني للمالقي ، تح / أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – من دون تاريخ .

٣٨- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تح د / شوقي ضيف – طبعة دار المعارف – الطبعة الثانية – من دون تاريخ .

٣٩- سنن ابن ماجة ، تح / محمد فؤاد عبدالباقي – طبعة دار إحياء التراث العربي – القاهرة ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .

٤٠- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د / خديجة الحديثي – مطبوعات جامعة الكويت ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م .

٤١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي – طبعة دار المسيرة – بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .

٤٢- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ، تح د / زهير زاهر – الطبعة الأولي ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

٤٣- شرح أبيات سيبويه للسيرافي ، تح د / محمد الريح هاشم – طبعة دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولي ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

٤٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تح / حسن حمد ، بإشراف د / إميل بديع يعقوب – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولي ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .

٤٥- شرح الألفية لابن الناظم ، تح د / عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد – طبعة دار الجيل – بيروت – من دون تاريخ .

٤٦- شرح التسهيل لابن مالك ، تح د / عبدالرحمن السيد ، د / محمد بدوي المختون – طبعة دار هجر – القاهرة – الطبعة الأولي ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .

٤٧- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور ، تح د / صاحب أبوجناح – من دون تاريخ .

٤٨- شرح شواهد الألفية للعيني بحاشية شرح الأشموني لألفية ابن مالك – دار إحياء الكتب العربية – عيسي البابي الحلبي .

٤٩- شرح كافية ابن الحاجب للرضي ، تح د / يوسف حسن عمر – طبعة جامعة قار يونس – ليبيا – من دون تاريخ .

٥٠- شرح المفصل لابن يعيش – طبعة مكتبة المتنبي القاهرة – من دون تاريخ.

٥١- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ، تح د / الشريف الحسيني البركاتي – طبعة المكتبة الفيصلية – دار الندوة – بيروت – لبنان – من دون تاريخ .

٥٢- ضرائر الشعر لابن عصفور ، تح / السيد إبراهيم محمد – طبعة دار الأندلس – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

٥٣- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي – منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت – لبنان – من دون تاريخ .

٥٤- في أصول النحو ، د / سعيد الأفغاني – طبعة المكتب الإسلامي – بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

٥٥- الكامل في اللغة والأدب للمبرد ، تح / محمد أحمد الداني – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولي – من دون تاريخ .
٥٦- الكتاب لسيبويه ، تح أ / عبدالسلام محمد هارون – طبعة دار الجيل – بيروت – من دون تاريخ .
٥٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة – طبعة دار العلوم الحديثة – لبنان – من دون تاريخ .
٥٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي – تح أ / محي الدين رمضان – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م .
٥٩- لسان العرب لابن منظور ، تحقيق / نخبة من الأساتذة – طبعة دار المعارف – مصر – من دون تاريخ .
٦٠- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً – مجموعة القرارات العلمية / محمد خلف الله أحمد – محمد شوقي أمين – الطبعة الثانية ١٣٩١هـ ١٩٧١م .
٦١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تح أ / على النجدي ناصف ، و د / عبدالحليم النجار – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – الطبعة الثانية ١٣٩١هـ ١٩٧١م.
٦٢- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، عني بنشره ح / براجستر – مكتبة المتنبي – القاهرة .
٦٣- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجري د / عبدالعال سالم مكرم – طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية ١٤١٠هـ ١٩٩٧م .
٦٤- المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، تح / الشربيني شريدة – طبعة دار الحديث القاهرة ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .

٦٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، تح / محمد أحمد جاد المولي ، ومحمد أبوالفضل إبراهيم ، وعلى محمد البجاوى – منشورات المكتبة العصرية صيدا – بيروت ١٩٨٦م .

٦٦- معاني القرآن للأخفش ، تح د / عبدالأمير محمد أمين الورد – طبعة عالم الكتب – الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

٦٧- معاني القرآن للفراء ، تح / أحمد يوسف نجاتي، و / محمد على النجار – طبعة دار السرور – بيروت – لبنان – من دون تاريخ .

٦٨- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تح د / عبدالجليل عبده شلبي – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٦٩- معجم البلدان لياقوت الحموي – طبعة دار صادر بيروت – ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

٧٠- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة – طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – من دون تاريخ .

٧١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تح / محمد محي الدين عبدالحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت .

٧٢- المفصل في علم العربية للزمخشري – طبعة دار الجيل بيروت – لبنان – الطبعة الثانية – من دون تاريخ .

٧٣- المقتضب للمبرد ، تح الشيخ / محمد عبدالخالق عضيمة – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م .

٧٤- المنصف شرح تصريف المازني لابن جني ، تح أ / إبراهيم مصطفي ، و أ/ عبدالله أمين–مطبعة مصطفي البابي الحلبي– القاهرة ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.

٧٥- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ، تح د / زهير عبدالمحسن – منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت – الطبعة الأولي ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

٧٦- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري – طبعة دار الكتاب العربـــي – بيروت – الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م .

٧٧- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علـــم العربيـــة للســـيوطي ، تح د / عبدالحميد هنداوي – طبعة المكتبة التوفيقية القـــاهرة – مـــن دون تاريخ .